الأمم المتحدة

A/70/679–S/2016/35

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 January 2016
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ١٢٠ من جدول الأعمال
تنشيط أعمال الجمعية العامة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أعرض لنظركم ورقة غير رسمية من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، وهي تتضمن موجزا لآراء ومقترحات المشاركين في المناقشة المفتوحة التي عقدتها الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) (انظر المرفق).

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقدير إسبانيا لجميع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن لمشاركتها في المناقشة ومساهمتها فيها، ولأعضاء مجلس الأمن، الذين أعربوا في بيان رئاسي عن اعتزام المجلس الاضطلاع بمزيد من المسؤولية المباشرة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المتفق عليها من قبل بشأن أساليب العمل، وتطوير أفضل الممارسات.

وتستند الورقة غير الرسمية إلى الموجز الذي قدمته رئاسة المجلس في ختام المناقشة المفتوحة. وتأمل إسبانيا بتلخيصها للآراء السائدة لدى أعضاء الأمم المتحدة، وللمقترحات والوسائل المحددة والعملية لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن بأن تعزز الالتزام المستمر في هذا المجال، والتغلب على الفجوة القائمة بين القرارات والتنفيذ، سواء داخل المجلس أو في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارثون

230216 170216 16-00556 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤
ألف – أساليب عمل مجلس الأمن: مسألة تهم جميع الدول الأعضاء ٤
باء – مجال للتحسين ٥
ثانيا – الشفافية ٦
ألف – المناقشات المفتوحة ٦
باء – اقتراحات أخرى من أجل تعزيز المزيد من الشفافية ٨
ثالثا – زيادة كفاءة مجلس الأمن ١٣
ألف – تحسين عملية اتخاذ القرار ١٣
باء – استخدام أساليب العمل على نحو أفضل في منع نشوب النزاعات ١٧
جيم – استعراض حق النقض ١٨
دال – أساليب العمل كجزء من المسألة الأوسع لإصلاح مجلس الأمن ٢٠
رابعا – المزيد من التعاون والتنسيق مع الأجهزة والهيئات والمكاتب الأخرى التابعة للأمم المتحدة والإقليمية كاستجابة للتحديات الجديدة في عالم اليوم ٢٢
ألف – هيئات الأمم المتحدة ٢٣
باء – تجاوز الولاية ٣٢
جيم – الكيانات الأخرى والأجهزة والهيئات والمكاتب الإقليمية ٣٣
خامسا – اختيار الأمين العام المقبل ٣٦
ألف – المزيد من الشفافية والشمولية في العضوية الأوسع نطاقا ٣٦
باء – موجز سيرة المرشح ٣٧
جيم – المساواة بين الجنسين/تقديم مرشحات ٣٨
دال – التناوب الإقليمي ٣٨

الصفحة

هاء – بداية العملية/توقيت القرار ٣٩
واو – في إطار مجلس الأمن: اقتراحات إجرائية ومرشحون متعددون ٣٩
زاي – مدة ولاية الأمين العام وشروط إعادة انتخابه ٤٠
سادسا – المتابعة ٤١
ألف – الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ٤١
باء – مجلس الأمن ٤٢
سابعا – بيان من رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2015/19) ٤٢

أولا - مقدمة

ألف - أساليب عمل مجلس الأمن: مسألة تهم جميع الدول الأعضاء

خلال المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تحت رئاسة في إسبانيا، شددت الغالبية العظمى من المتكلمين على فائدة هذه المناقشات السنوية والاهتمام الكبير من جانب الدول الأعضاء بأساليب عمل المجلس وعملية صنع القرار. وتجلى هذا الاهتمام أيضا في عدد المشاركين في الاجتماع (٥٤ متكلما[1] باسم ١٦٢ من الدول الأعضاء أو المراقبين) للاطلاع على التفاصيل، انظر الحواشي ٢ و ٣ و ٤ و ٥ للاطلاع على التفاصيل).

وذكرت نائبة الأمين العام أن من بين مختلف الأسباب الكامنة وراء ذلك الاهتمام، التوقعات الكبيرة للمجلس والأمم المتحدة ككل في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أشارت أنغولا، بالنيابة عن ستة من أعضاء المجلس (الأردن، إسبانيا، أنغولا، شيلي، ماليزيا ونيوزيلندا) إلى أن المناقشة المفتوحة السنوية تتناول ما هو أكثر من مجرد أساليب عمل المجلس. فهي تتناول ثقافة اتخاذ القرارات وفعالية المجلس، وتدخل في صميم أدائه. وأدلى موغنز ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة، بحجة أخرى إذ أشار إلى أن سائر أعضاء الأمم المتحدة قد أناطوا بالمجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ووافقوا على أن يتصرف المجلس بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة في أدائه لواجباته. وتماشيا مع ذلك، أضافت ليتوانيا أنه على الرغم من أن ١٥ دولة فقط من أعضاء المجلس يقررون ويضعون معايير ملزمة قانونا، يتعين على جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ تنفيذ القرارات.

---

(١) الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا (عند تقديمها باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ملاحظات إضافية بشأن مسألة منع الجرائم الفظيعة أو القضاء عليها)، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنما، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تشاد، تونس، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رواندا، سنغافورة، السودان، السويد، سويسرا (بصفتها منسق فريق المساءلة والاتساق والشفافية) سيراليون، الصين، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كازاخستان، الكرسي الرسولي، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، ليتوانيا، ليختنشتاين، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، نيجيريا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

وكانت هناك أيضا دعوة بالإجماع بأن يسترشد العمل في المجلس بمبادئ الشفافية والشمول والمساءلة والكفاءة. وتكلمت السويد، باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا، والنرويج)، فقالت إنها تعتقد بأن هناك حاجة لمجلس أمن أكثر فعالية وتمثيلا وشفافية يمكنه أن تستجيب على نحو ملائم للتحديات الراهنة، وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنه في ضوء التهديدات المتباينة والمعقدة الراهنة للسلام والأمن الدوليين، يقع على المجلس التزام بالنظر في الكيفية التي يمكن بها مواءمة وتحسين وظائفه. واقترحت جمهورية فنزويلا البوليفارية التوصل إلى صيغ كفيلة بتعزيز المزيد من الشفافية والشمول، إذا أريد تلبية توقعات الدول الأعضاء في المنظمة ومراعاة مصالحها الجماعية. وطالبت السويد، المجلس، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام، اتخاذ المزيد من الإجراءات المتكاملة والمتسقة والشاملة، كما أشارت إيطاليا إلى الطلب المتزايد على التعددية الفعالة. وذكرت تايلند ضرورة تحلي المجلس وهيئاته الفرعية بالكفاءة والشفافية وكفالة المشاركة الشاملة، وخضوعه للمساءلة لكي يكون فعالا.

وبالنسبة للصين، فإن عقد مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس يعكس بالكامل الموقف الإيجابي للمجلس واستعداده للاستفادة من آراء الأعضاء على أوسع نطاق لزيادة تحسين عمله، بينما أشار الاتحاد الروسي إلى أن أساليب العمل ذاتها والقرارات المتعلقة بإمكانية تعديلها هي من حق المجلس.

باء - مجال للتحسين

وعلى الرغم من بعض التحسينات الأخيرة على أساليب العمل التي ذكرتها الولايات المتحدة، مثل توضيح دور القائمين بالصياغة، وتحسين عملية التسليم من رئيس إحدى الهيئات الفرعية إلى الذي يليه، وتعزيز الحوار مع هيئات الأمم المتحدة، وتحقيق بعض التقدم في تواتر الجلسات العامة، وتدفق المعلومات إلى الدول غير الأعضاء في المجلس والتفاعل مع القادة غير التقليديين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، على نحو ما أشارت إليه تشاد، ونيجيريا، وسويسرا (باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية)، والمكسيك، ومصر، ما زال هناك مجال كبير للتحسين.

ثانيا – الشفافية

ألف – المناقشات المفتوحة

١ – المناقشات المفتوحة بوصفها أداة لمجلس الأمن لتقييم الطابع التفاعلي لأعماله وفعاليتها وجمع آراء الأعضاء على أوسع نطاق

وعلى نحو ما أشارت السويد، باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا، والنرويج) تؤدي المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية العامة، إلى جعل المجلس أكثر انفتاحا أمام الأعضاء ككل، وتعزيز المشاركة في قراراته ومشروعيتها. وأكدت البرتغال أن تلك المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية العامة قد تغدو مفيدة جدا للاستماع إلى آراء عموم الأعضاء بشأن مختلف المواضيع والحالات ذات الصلة بالسلام والأمن، ومن جهة أخرى، تفيد في تمكين الدول الأعضاء من فهم التدابير التي يتخذها المجلس بصورة أفضل، والمساعدة على تعزيز التزامها بتنفيذ تلك التدابير بالكامل.

وأشارت أنغولا، باسم ستة من أعضاء المجلس (الأردن، إسبانيا، أنغولا، شيلي، ماليزيا ونيوزيلندا) إلى أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التركيز والتفاعل بما يكفل أن جعل المناقشات المفتوحة منتدى مفيدا لتبادل الآراء بين المجلس وبقية المنظمة. وينبغي أن تكون أكثر من مجرد محفل للدول لتسجيل المواقف الوطنية.

وعلاوة على ذلك، دعا العديد من المتكلمين إلى قيام المجلس بمتابعة هادفة للآراء التي أعرب عنها عموم الأعضاء خلال تلك الاجتماعات، بما في ذلك ”نواتجها“. وترد مقترحات مفصلة في الفرع الثالث بشأن فعالية المجلس عموما، وفي الفرع السادس بشأن المناقشات المفتوحة المتعلقة بأساليب العمل تحديدا.

٢ – الحاجة إلى زيادة كفاءة المناقشات المفتوحة

ولزيادة كفاءة المناقشات المفتوحة، حددت البرتغال هدفا يتمثل في اختتام المناقشة المثمرة في جلسة واحدة مدتها نصف يوم بالتركيز على الرسائل التي تعد هامة.

وقد خصصت مذكرة المفاهيم للمناقشة (S/2015/793، المرفق) ١٠ دقائق للبيانات المشتركة للمجموعات، و ٣ دقائق للبيانات الوطنية، ودقيقتين للبيانات الوطنية التي تكمل البيانات المشتركة. ورحب معظم الأعضاء بهذه الممارسة وأثارت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مسألة الحاجة إلى التقيد بالجداول الزمنية ومراعاة طول البيانات المتفق عليه. ومن ناحية ثانية، قالت نيبال والهند إن على أعضاء المجلس أن يضعوا سابقة تحظى بالاحترام لغير الأعضاء وذلك بإلقاء كلمات موجزة وهادفة، عوضا عن أن يطلبوا منهم اختصار بياناتهم المتعلقة بقضايا مهمة.

وتماشيا مع التوصية الصادرة عن الرئاسة بالإدلاء ببيانات مشتركة تكلمت هولندا أيضا باسم بلجيكا ولكسمبرغ وتكلمت السويد باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا والنرويج) وتكلمت جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز[٢]، والكويت باسم مجموعة الدول العربية[٣]، وسيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية[٤]، وسويسرا، بوصفها منسق فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وهو مجموعة إقليمية تضم ٢٥ بلدا[٥]. وأدلت ألمانيا وفرنسا ببيان مشترك، وتكلمت أنغولا أيضا باسم الأردن وإسبانيا وشيلي وماليزيا، ونيوزيلندا، وهي ست دول من أعضاء المجلس تنتمي

(٢) تضم حركة عدم الانحياز (١٢٠ في نيسان/أبريل ٢٠١٥) كلا من: إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دومينيكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصومال، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، فييت نام، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، واليمن.

(٣) مجموعة الدول العربية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا واليمن.

(٤) مجموعة الدول الأفريقية: إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سوازيلند، السودان، سيراليون، سيشيل، الصومال، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر ونيجيريا.

(٥) أعضاء مجموعة فريق المساءلة والاتساق والشفافية: الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، الدانمرك، رواندا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غانا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا. وسويسرا هي (منسق فريق المساءلة والاتساق والشفافية).

لست مناطق مختلفة من العالم، وتلك مبادرة وصفها الاتحاد الروسي بأنها ثورة حقيقية في أساليب عمل المجلس، وطلب دعمها.

وقدمت ليتوانيا مقترحات أخرى ترمي إلى تحسين المناقشات المفتوحة وتشير إلى ضرورة إمعان التفكير لتنظيم المناقشات المفتوحة بشكل أفضل من أجل تجنب قيام وزراء من بلدان ليست أعضاء في مجلس الأمن، بإلقاء كلمات أمام المجلس في حضور مستمعين من الموظفين الفنيين المبتدئين، كما قدمت الهند مقترحات طلبت فيها التقيد بالشفافية في تحديد قائمة المتكلمين.

باء - اقتراحات أخرى من أجل تعزيز المزيد من الشفافية

١ - الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ أساليب العمل

أعربت الوفود طوال المناقشة عن تقديرها للعمل الذي يقوم به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ورئاساته المختلفة وأشارت إلى الإرشادات المقدمة إلى المجلس في العديد من المذكرات الرئاسية. وفي هذا الصدد، ذكرت باكستان أن قدرا غير ضئيل من التحسينات التي طرأت على أساليب عمل المجلس يعود إلى الجهود الدؤوبة لأعضائه غير الدائمين.

ومع ذلك، فإن بعض الوفود، مثل وفدي المملكة المتحدة وكازاخستان، والسويد، متكلمة باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، أشارت إلى أن ما تمس الحاجة إليه، إضافةً إلى اتباع أساليب عمل جيدة، هو الإرادة السياسية لاستخدامها على نحو فعال. وفي هذا الصدد، أشارت أنغولا، باسم ستة من أعضاء المجلس (الأردن، وإسبانيا، وأنغولا، وشيلي، وماليزيا، ونيوزيلندا) إلى أن المذكرات الرئاسية تصاغ بطريقة غامضة، ولا تطبق في كثير من الأحيان ؛ بل إن بعض أعضاء المجلس يقاومون تنفيذها. ويعكس ذلك الانفصال القائم بين أساليب العمل المتبعة في المجلس من جهة، والمناقشة السنوية المفتوحة بشأن أساليب العمل والفريق العامل غير الرسمي من جهة أخرى. ولسد هذه الثغرة، اقترح فريق المساءلة والاتساق والشفافية أن يعد المجلس مذكرة من شأنها توحيد وتبسيط جميع المقررات المتخذة بشأن أساليب العمل.

٢ - إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي المؤقت

أثيرت أيضا مسألة النظام الداخلي لمجلس الأمن في سياق تحقيق المزيد من الشفافية، ورأت باكستان أنه من المؤسف أن يظل هذا النظام مؤقتا حتى الآن. ومن جانبها طلبت

كوبا، والجزائر، وسنغافورة وسيراليون (باسم مجموعة الدول الأفريقية) والكويت (باسم مجموعة الدول العربية)، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم حركة عدم الانحياز) وكوستاريكا إضفاء طابع رسمي على النظام الداخلي المؤقت للمجلس في سبيل تحسين الشفافية والمساءلة في عمل المجلس، وتنظيمه ووضع حد للطبيعة التقديرية المفرطة في أعماله.

ومع ذلك، أشارت أنغولا، باسم ستة من أعضاء المجلس (الأردن، وإسبانيا، وأنغولا، وشيلي، وماليزيا، ونيوزيلندا) إلى أن التغييرات الهادفة تأتي من واقع الممارسة ومن خلال أخذ زمام المبادرة وضرب المثل وليس فقط من خلال النظام الداخلي. وفي هذا الصدد، ذكر أعضاء المجلس الستة أن المجلس سيحسن أداءه من خلال مواءمة أساليب عمله بطرق مبتكرة لتلبية الاحتياجات المطلوبة في حالات محددة.

وأشارت رواندا إلى أنه، في انتظار اعتماد نظام داخلي نهائي، ستساهم مختلف الملاحظات بشأن أساليب عمل المجلس مساهمة كبيرة في زيادة الشفافية والديمقراطية والفعالية في المجلس، شريطة أن تنفذ بحسن نية.

٣ - زيادة الجلسات العلنية التي يعقدها مجلس الأمن

رحب فريق المساءلة والاتساق والشفافية وتايلند بجهود المجلس الرامية إلى عقد اجتماعات مفتوحة، ودعت الكويت (باسم مجموعة الدول العربية)، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم حركة عدم الانحياز) والأرجنتين إلى عقد جلسات مفتوحة أو علنية على نحو أكثر تواترا، وذلك من أجل تمكين البلدان من المساهمة في المناقشة، ولا سيما تلك التي يجري أثناءها النظر في الحالات المتعلقة بها. وقالت كازاخستان إنه ينبغي أن يكون هناك تفاعل حقيقي وهادف بين الدول الأعضاء بدلا من تلاوة بيانات معدة مسبقا. وعلى نفس المنوال، طلبت بيرو أن تكون الاجتماعات العامة اجتماعات موضوعية وأن تعقد في الوقت المناسب، وحثت كوستاريكا الأعضاء غير الدائمين على استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لكفالة زيادة الشفافية والفعالية في عمل المجلس مع الجهات الأخرى المعنية.

وذهبت جمهورية إيران الإسلامية إلى أبعد من ذلك فطلبت (باسم حركة عدم الانحياز)، وباراغواي، والبرازيل، وتركيا، وتونس، وكوبا إبقاء الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية عند الحد الأدنى وأن تكون هي الاستثناء لا القاعدة.

٤ - القيمة المضافة لاجتماعات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية

شدد كل من السويد (باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)) والمملكة المتحدة على ضرورة توفير المزيد من الوقت من أجل استكشاف الآفاق أو الاستماع إلى الأشخاص على أرض الواقع، من خلال عقد اجتماعات من بينها اجتماعات صيغة آريا. وشدد كثير من الوفود، مثل وفدي ألمانيا وفرنسا، وفريق المساءلة والاتساق والشفافية، وأستراليا، وتركيا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وتونس، على القيمة المضافة لاجتماعات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية. وذكرت الولايات المتحدة أن اجتماعات صيغة آريا هي بمثابة محفل هام يتيح للمجلس الاستماع إلى آراء غير آراء الدول الأعضاء وتشكل طريقة للإبلاغ الذاتي بصورة غير رسمية عن المسائل الصعبة المدرجة في جدول أعماله.

ورغم دعوة الاتحاد الروسي إلى تحسين التنسيق بين أنشطة المجلس من خلال أوسع دائرة ممكنة من الدول الأعضاء، فقد رأى أن ثمة اتجاها متزايدا في السنوات الأخيرة إلى استخدام هذه الاجتماعات لأغراض دعائية تسعى من خلالها بعض الوفود إلى الترويج لمواقفها أحادية الجانب، ودعا إلى حصر استخدام صيغة آريا في تحقيق غايتها الأصلية المتمثلة في رسم صورة أوضح للمجلس فيما يتعلق بالحالات المدرجة في جدول أعماله.

٥ - زيادة تدفق المعلومات إلى الدول غير الأعضاء في المجلس: الإحاطات الإعلامية والجلسات الختامية، والتقييمات الشهرية والتقارير السنوية والخاصة التي تضطلع بها الرئاسة

ما زال البحث عن المعلومات والفهم فيما يتعلق بأنشطة المجلس مطلبا هاما ومشروعا.

وفي هذا الصدد، أشار السودان إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن بشأن إصلاح المسائل الإجرائية (S/2010/507) واعتبار إتاحة الاطلاع على جدول أعمال المجلس اليومي وتعميم شهرية المجلس على جميع الدول الأعضاء من المسائل ذات الأولوية. وأعرب أيضا عن التقدير للجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء التي تنظم جلسات إحاطة لعرض جدول الأعمال وقت تسلمها رئاسة المجلس. وعلى نفس المنوال، طلب فريق المساءلة والاتساق والشفافية وألمانيا، وتايلند، وتونس، والجزائر، وفرنسا، والمكسيك من أعضاء المجلس الاستمرار في اتباع الممارسة المتمثلة في عقد جلسات ختامية وجلسات إحاطة غير رسمية لغير الأعضاء.

وفيما يتعلق بالتقييمات الشهرية التي يضطلع بها مجلس الأمن، ناشدت جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة عدم الانحياز، المجلس أن يعمل على كفالة أن تكون هذه التقييمات شاملة وتحليلية وأن تصدر في حينها. وفي هذا الصدد، اقترحت حركة عدم الانحياز أن تنظر الجمعية العامة في اقتراح ثوابت معيارية بشأن إعداد تلك التقييمات.

ورغم الإشادة بالتقرير السنوي لمجلس الأمن بوصفه مصدرا هاما للمعلومات لغير الأعضاء، انتهز رئيس الجمعية العامة الفرصة للتذكير بالنداءات الموجهة من الدول الأعضاء لزيادة تحسين نوعية التحليلات الواردة فيه. وتحقيقا لهذا الهدف، طلبت باكستان أن يكون التقرير السنوي موضوعيا وأعربت عن رأي مفاده أن التفاعل الهادف بين المجلس والجمعية العامة بشأن التقرير سوف يكون مفيدا، وأشارت إلى أن تناول بعض المقترحات الواردة في الرسالة التي كتبها رئيس الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ في هذا الصدد يمكن أن يكون بداية جيدة. وأشار كل من باراغواي، وتايلند، ورواندا إلى أن التقرير ينبغي أن يزيد عن كونه مجموعة من القرارات والإحصاءات وموجزا للجلسات المعقودة والمقررات المعتمدة، وأن يتضمن تقييمات بشأن مدى فعاليته وسبل المضي قدما من خلال تقديم توصياتٍ محددة. وسيرا على نفس النهج، طلبت جمهورية إيران الإسلامية (باسم حركة عدم الانحياز) والجزائر وكوبا أن يكون التقرير السنوي أكثر شرحاً وشمولاً وأن يتسم بطابع تحليلي أعمق، حتى يكون أداة لتقييم عمل المجلس، وأن يتضمن أيضا الحالات التي لم يتخذ فيها المجلس أي قرار، والآراء التي يعرب عنها الأعضاء خلال النظر في بنود جدول الأعمال، والظروف التي يعتمد المجلس النتائج خلالها. واقترحت ليتوانيا أيضا إلقاء نظرة جديدة على إمكانية تعديل هيكل التقرير السنوي للمجلس ليواكب معطيات عصر المعلومات.

وطلبت جمهورية إيران الإسلامية (باسم حركة عدم الانحياز) وكوبا أيضا من المجلس تقديم تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية العامة، عملا بالمادتين ١٥ (١) و ٢٤ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بالمعلومات الواردة من الدول الأعضاء في المجلس، أعربت غواتيمالا عن القلق إزاء الزيادة في عدد الرسائل الموجهة إلى رئاسة المجلس بهدف تبرير الإجراءات العسكرية المتخذة وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، وعللت قلقها قائلة إن الأعضاء ينبغي أن تثور لديهم تساؤلات بشأن ما إذا كانت هذه الرسائل تمتثل فعلا للالتزام المنصوص عليه في الميثاق بالإبلاغ على الفور عن أي إجراءات متخذة بموجب ذلك الحكم، فضلا عن مدى مشروعية صيغتها المفتوحة.

٦ - زيادة الشفافية في الأجهزة الفرعية

اتسع نطاق طلب المزيد من الشفافية أيضا ليشمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس وذلك بهدف تمكين الأعضاء على النطاق الأوسع من التوصل إلى فهم أفضل لما تقوم به تلك الهيئات وزيادة الوعي، وتوفير منبر لتبادل الممارسات السليمة وتحسين التنفيذ، سواء تنفيذ نظم الجزاءات أو تدابير مكافحة الإرهاب.

وأشارت ليتوانيا والهند إلى أن الممارسة المتمثلة في تقديم رؤساء لجان الجزاءات إحاطات إعلامية إلى المجلس في جلسات علنية ينبغي أن تصبح ممارسة معتادة وينبغي أن تتعاون لجنة مكافحة الإرهاب مع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشارك لجان الجزاءات مشاركة نشطة مع البلدان المعنية وجيرانها ومع الجهات الفاعلة الإقليمية. وينبغي أيضا أن يقوم رؤساء الهيئات الفرعية بزيارات إلى البلدان المعنية، وأن يستفيدوا بشكل أفضل من البيانات الصحفية وغيرها من أشكال إشراك وسائل الإعلام. واقترحت ليتوانيا أيضا استخدام البيانات الصحفية وغيرها من أشكال الاستعانة بوسائط الإعلام من قبل الهيئات الفرعية أو رؤسائها لتوفير المزيد من سبل التوعية ونشر المعلومات ذات الصلة وإيلاء هذه الممارسة مزيدا من الدراسة حتى وإن لم تكن من الممارسات الشائعة.

ومن جانبها، أشارت تركيا وجمهورية إيران الإسلامية (باسم حركة عدم الانحياز) والكويت (باسم مجموعة الدول العربية) إلى أن الهيئات الفرعية ينبغي أن تعمل بطريقة تتيح معلومات كافية في الوقت المناسب لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق واسع عن الأنشطة التي تضطلع بها. وعلاوة على ذلك، ذكرت كوبا أن الدول غير الأعضاء في المجلس ينبغي أن تتاح لها فرص الوصول إلى الهيئات الفرعية، بما في ذلك الحق في المشاركة في مناقشاتها.

ودعت باكستان إلى عملية شفافة تفضي إلى التمثيل المتوازن في أفرقة الخبراء التابعة للمجلس، وشددت الأرجنتين على ضرورة احترام الإجراءات القانونية الواجبة في لجان الجزاءات التابعة للمجلس، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج أشخاص في القوائم ورفعهم منها.

وأكدت الأرجنتين وباكستان كلتاهما على الحاجة إلى تعزيز مكتب أمين المظالم وقالتا إنه لا يوجد أي مبرر لحصر دوره في لجنة جزاءات واحدة فقط.

وفي معرض الإشارة إلى اتباع نهج مختلف، أفادت البرتغال أن المجلس يمكنه أيضا تهيئة قناة للتفاعل عن طريق الهيئات الفرعية، من قبيل لجان الجزاءات والأفرقة العاملة، ولا سيما تلك المعنية بحفظ السلام ومنع نشوب النزاعات، واقترحت أن يولي المجلس بعض التفكير إلى كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الهيئات الفرعية، بما في ذلك الأفرقة العاملة الحالية وذلك للوقوف على بوادر التحديات الناشئة للسلام والأمن التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخطة التنمية الأوسع نطاقا.

ثالثا – زيادة كفاءة مجلس الأمن

كان هناك توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى تعزيز الطابع العملي لمجلس الأمن وزيادة كفاءته. وفي هذا الصدد، ذكرت تشاد أن عدم إحراز أي تقدم في أزمات معينة يظهر بوضوح أن هذه الهيئة لا تضطلع بولايتها بكفاءة ومسؤولية وهي بصدد مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وأعربت إندونيسيا، والسويد، متكلمة باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، عن الشاغل نفسه، وهو أن من الجلي أن المجلس لم يف بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وذُكِرَت بعض الحالات كأمثلة لعدم ارتقاء المجلس إلى مستوى تلك التوقعات، بما في ذلك حالتا فلسطين والجمهورية العربية السورية (اللتان أشارت إليهما تشاد، والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا) والحالة في رواندا والبوسنة والهرسك في التسعينات من القرن الماضي، والحالة الراهنة في الجمهورية العربية السورية (التي ذكرتها ليختنشتاين).

ألف – تحسين عملية اتخاذ القرار

في ضوء ما سبق، قدمت اقتراحات مختلفة لتعزيز كفاءة المجلس، وتكلمت أنغولا، باسم ستة من أعضاء المجلس (الأردن، وإسبانيا، وأنغولا، وشيلي، وماليزيا، ونيوزيلندا)، ودعت المجلس إلى نبذ بعض القيود التي تكبل حتى طريقة مناقشته للمسائل، ناهيك عن كيفية اتخاذه القرارات.

١ – الحاجة إلى زيادة التركيز السياسي وتنشيط المشاورات

لتحقيق هذا الهدف، طلبت أنغولا، باسم ستة من أعضاء المجلس (الأردن، وإسبانيا، وأنغولا، وشيلي، وماليزيا، ونيوزيلندا)، اتباع أساليب عمل تؤدي إلى التركيز بصورة فعالة على الجوانب السياسية في عمل المجلس ودعت في هذا الصدد إلى المزيد من الانضباط والتريث فيما يتخذه أو ينظر فيه المجلس من مبادرات يصرفه الكثير منها عن حل المشاكل الحقيقية.

وفي الوقت نفسه، نوهت المملكة المتحدة في معرض إشارتها إلى مدى إضفاء الطابع الرسمي على أساليب العمل، إلى أنه حتى في اجتماعات المجلس غير الرسمية المزعومة، ثمة الكثير من الكلمات المعدة سلفا والقليل جدا من المناقشات الحقيقية. ومن جانبها، طالبت ليتوانيا بعودة ”التفاعلية“ إلى المناقشات التفاعلية وأن ينخرط المجلس في عمليات تبادل حقيقي للآراء لا تقتصر على قراءة بيانات معدة سلفا.

وانتقدت سيراليون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، عدم الاتساق في قرارات المجلس لما تنطوي عليه من انتقائية ظاهرة في معالجة المسائل التي تثير بالغ قلق المنظمات الإقليمية.

٢ - لا ينبغي أن يتحول توافق الآراء إلى ١٥ من حقوق النقض

تعني زيادة كفاءة المجلس فيما تعني، كما ذكر كل من أنغولا (باسم ستة من أعضاء المجلس هم (الأردن، وإسبانيا، وأنغولا، وشيلي، وماليزيا، ونيوزيلندا)) وأستراليا والمملكة المتحدة، أن البت في المسائل الإجرائية بتوافق الآراء لا ينبغي أن يحول دون اتخاذ المجلس الإجراءات اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عدم رفع سقف هذا التوافق إلى إمكانية استخدام حق النقض من قبل ١٥ عضوا، ليس فقط في المجلس نفسه، ولكن أيضا في الهيئات الفرعية التابعة له، بما في ذلك لجان الجزاءات.

٣ - زيادة شمولية مجلس الأمن نفسه

ارتفع العديد من الأصوات المطالبة بمنح الأعضاء غير الدائمين دورا أكثر نشاطا في أعمال المجلس، سواء كان ذلك من خلال إجراء مشاورات أكثر شمولا في وضع القرارات والبيانات الرئاسية، أو استعراض نظام مهام الصياغة، أو منح الأعضاء غير الدائمين مزيدا من الوقت للإعداد والاستعداد للإنجاز داخل المجلس.

المشاورات

فيما يتعلق بالمشاورات، أكدت الصين أنه يتعين، قبل اتخاذ أي إجراء، بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجلس من خلال المفاوضات المتأنية من أجل الحفاظ على مصداقية وسلطة الوثائق التي على المحك. وترى مصر أنه يمكن للمجلس أن يستفيد من زيادة المداولات والمشاورات فيما بين أعضائه.

صياغة القرارات والبيانات الرئاسية

طلبت الجمهورية التشيكية تكثيف تبادل الآراء مع الدول غير الأعضاء في صياغة القرارات والبيانات الرئاسية. وذكرت كوبا أن قرارات المجلس وبياناته الرئاسية ينبغي أن تجسد آراء الدول الأعضاء على النحو المعرب عنه في المناقشات العامة. ووافقت أنغولا، متكلمة باسم ستة من أعضاء المجلس (إسبانيا والأردن وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا)، بالإضافة إلى كوبا وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، على أن ثمة آثار سلبية لحق النقض على أساليب عمل المجلس، حيث يُستبعد الأعضاء المنتخبون بصورة رتيبة دون إبداء أي سبب غير أن هذا ما جرت عليه العادة. وعلى نفس المنوال، أعربت باراغواي عن أسفها إزاء التعامل

مع بنود معينة بوصفها محجوزة أو تقتصر حصرا على الأعضاء الدائمين، معتبرة أن ذلك ينال من مصداقية عمل المنظومة المتعددة الأطراف. وعموما، تمثل القاسم المشترك في الحاجة إلى القيام بعملية أكثر شمولا في وضع القرارات والبيانات الرئاسية ومشاركة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على قدم المساواة.

نظام مهام الصياغة

أشار الاتحاد الروسي إلى أن المجلس سيستفيد من التحول إلى الديمقراطية فيما يضطلع به من عمل، الذي ييسره توزيع أكثر توازنا للالتزامات المرتبطة بصورة غير رسمية بنظام مهام الصياغة. وفي هذا الصدد، ذكر أنه يتعين على بعض أعضاء المجلس ألا يتعامل مع البلدان أو حتى الأقاليم كاختصاصها الحصري أو يتصرف كمرشد بشأن المسائل المتعلقة بتلك البلدان. وتمشيا مع ذلك، اعتبرت تشاد أن الدور الذي يضطلع به القائم على الصياغة ينطوي على مفارقة تاريخية، ويعتبر شكلا من أشكال الوصاية التي ينبغي منعها، بالإضافة إلى رواندا التي أشارت إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2014/268)، التي أقرت حق أي عضو من أعضاء المجلس في أن يكون من القائمين على الصياغة. ودعا كل منهما أعضاء المجلس الذين يمثلون الأقاليم المتضررة من النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس إلى المشاركة على أقل تقدير في مهام الصياغة الراهنة.

ورأت أنغولا، متكلمة باسم ستة من أعضاء المجلس (إسبانيا والأردن وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا)، إلى جانب باكستان والبرازيل وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، أن نظام مهام الصياغة قد حسَّن كفاءة المجلس ولكنه قلص أيضا فرصة المشاركة في المجلس على أوسع نطاق، ولا سيما من جانب الأعضاء المنتخبين، وقد أدى إلى زيادة كبيرة في خطر صياغة الوثائق الصادرة عن المجلس بطريقة لا تخدم إلا مصالح الأعضاء الدائمين. ولذلك، شجعت هذه الدول على إدخال تغييرات في نظام الصياغة من أجل استعادة الشعور بالملكية والمسؤولية الجماعية إزاء عمل المجلس، وكفالة الاستمرارية اللازمة بإدراج الأعضاء الدائمين والمنتخبين، وزيادة الاستفادة من خبرة الأعضاء المناسبة، سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أو من خلال رئاسة الهيئات الفرعية أو من مصدر آخر. وترى إيطاليا أنه يمكن أن يقدم الأعضاء المنتخبون مساهمة أكبر في عمل المجلس من خلال العمل كهمزة وصل مع الدول غير الأعضاء في المجلس وشواغلها.

وقدم فريق المساءلة والاتساق والشفافية اقتراحات أخرى، أعرب فيها عن ارتياحه لأن بلدين في المجلس اشتركا في قيادة البعثات الزائرة، وأشار إلى أن الممارسة يمكن أن تصلح مثالا على صياغة الوثائق الصادرة عن المجلس، وكذلك البرازيل، التي أشارت إلى التجربة

الإيجابية لفريق أصدقاء هايتي وأشارت إلى أنه يمكن تكرارها. وربطت باكستان مسألة التبكير بانتخاب الأعضاء غير الدائمين بنظام مهام الصياغة كوسيلة لتزويد المجلس بعدد أكبر من القائمين بالصياغة من بين الدول الأعضاء غير الدائمين.

الترتيبات الانتقالية لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا

كان مستوى تأهب الأعضاء الجدد في المجلس من المجالات الأخرى التي جرى تناولها. وأشار رئيس الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بإجراء الانتخابات للأعضاء غير الدائمين في المجلس قبل ستة أشهر من موعد الاضطلاع بمسؤولياتهم، تحديداً بهدف تمكين القادمين الجدد من الاستعداد بشكل أفضل لفترة السنتين التي سيقضونها في المجلس. وعلى نفس المنوال أيضا، رحبت السويد، متكلمةً باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، بقرار عقد انتخابات المجلس قبل ستة أشهر من بداية فترة الأعضاء الجدد، وأكدت كذلك على ضرورة استعداد الأعضاء غير الدائمين الجدد، وأشارت إلى حلقة العمل السنوية، الرامية إلى تزويد الأعضاء الجدد بتوجيه متعمق في ممارسة المجلس وإجراءاته وأساليب عمله. ورأت كازاخستان أنه ينبغي أن يُسمح للأعضاء المنتخبين، بغية أداء مهامهم بفعالية منذ البداية، بحضور اجتماعات المجلس وهيئاته الفرعية، وكذلك مشاورات المجلس غير الرسمية بكامل هيئته، خلال الفترة الانتقالية بعد انتخابهم ولكن قبل شغل المقاعد المخصصة لهم، من أجل الاطلاع على الأدوار الجديدة المنوطة بهم.

رؤساء الهيئات الفرعية

قالت باكستان إن التبكير بانتخاب الأعضاء غير الدائمين يمكِّن المجلس من تخصيص رؤساء الهيئات الفرعية في الوقت المناسب. وأشار أيضا نائب الأمين العام إلى أهمية التعجيل بتعيين رؤساء الهيئات الفرعية بالمجلس، وقال إن من المهم أن يتمكن الرؤساء الجدد من بدء العمل بسرعة واقتدار، مع توفر معرفة متينة بما سيقومون به من عمل في اللجان أو الأفرقة العاملة. وأشار إلى أن الأمانة العامة تقدم المساعدة للرؤساء المنتهية ولايتهم في إعداد الوثائق للرؤساء المقبلين.

ومع ذلك، دعت تشاد إلى اعتماد عملية أكثر انفتاحا وشمولية في تعيين رؤساء الهيئات الفرعية والأفرقة العاملة، وأكدت سويسرا، متكلمة باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، على الحاجة إلى ضمان الاستمرارية في عمل الهيئات الفرعية. وترى ليتوانيا ضرورة إدارة الانتقال من رئيس إلى رئيس وتيسير ذلك على نحو أفضل، وتعزيز تحسين التعاون على نحو أوثق بين الهيئات الفرعية للمجلس.

لجان الجزاءات

فيما يتعلق بلجان الجزاءات، ذكّر بعض المتكلمين، مثل تايلند، بأن الجزاءات أدواتٌ هامة لصون واستعادة السلام والأمن، وأشار البعض الآخر، مثل تشاد، إلى الدور الهام الذي تضطلع به الهيئات الفرعية للمجلس.

وركز المتكلمون الآخرون أساسا على الكفاءة. ويرى الاتحاد الروسي أن المجلس يُدفع بشكل متزايد إلى اعتماد آليات الجزاءات باللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، ولكن فعالية هذه القرارات تتخللها نقائص كثيرة، لأنها كثيرا ما لا تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة. ومن جانبها، شجعت الصين على ممارسة الضغوط من أجل التوصل إلى تسوية المنازعات ومعالجة الأزمات بالوسائل الدبلوماسية، وتجنب مجرد اللجوء إلى التهديد باستخدام الجزاءات أو استخدامها، حيثما أمكن. وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أنه ينبغي أن تعمل لجان الجزاءات جنبا إلى جنب مع عملية سياسية جارية، وبالتالي يكون لها موعد نهائي واضح، وشددت كذلك على ضرورة تحديد الأهداف بوضوح، وأشارت إلى أنه لا ينبغي استخدام الجزاءات كأداة سياسية ضد البلدان والشعوب ولا كغاية بحد ذاتها، بل كأداة ملزمة بحل نزاع معين.

ولزيادة كفاءة هذه الصكوك، شددت ليتوانيا على الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على تقديم المساعدة الكافية إلى لجان الجزاءات في إنجاز عملها، ورأت أنه ينبغي زيادة تشجيع زيارات رؤساء الهيئات الفرعية إلى البلدان المعنية، وأنه ينبغي أيضا النظر، عند الاقتضاء، إلى إقامة تعاون أوثق بين الهيئات الفرعية للمجلس. وطلبت تايلند تطبيق معايير واضحة في الإدراج في القوائم والرفع منها، وتبسيط الاتصالات مع الدول الأعضاء من أجل معالجة العدد المتزايد من القضايا المتصلة بالجزاءات.

واقترحت كل من كازاخستان وتايلند تقييم أثر وفعالية نظم الجزاءات على نحو ملائم بغية التقليل إلى أدنى حد من العواقب الاجتماعية والاقتصادية غير المقصودة، مع اقتراح تايلند أيضا اعتماد نهج قائم على البحث، بما في ذلك استخدام التحليل الإحصائي لتقييم وقياس أثر وفعالية الجزاءات وتقديم التوجيهات القيمة في مجال وضع السياسات في المستقبل.

باء - استخدام أساليب العمل على نحو أفضل في منع نشوب النزاعات

كان منع نشوب النزاعات موضوعا متكررا لدى معظم المتكلمين. وكان هناك توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى تنشيط الفصل السادس من الميثاق من أجل تحديد

التركيز على فض المنازعات بالطرق السلمية من خلال تعزيز المساعي الحميدة وجهود الوساطة أو الانتقال من نهج إدارة النزاع إلى نهج منع نشوب النزاع، كما أشارت بيرو.

وفي هذا الصدد، أعلنت تشاد والصين وإيران (جمهورية - الإسلامية)، باسم حركة عدم الانحياز، والاتحاد الروسي عن الاستياء من الإفراط في اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق والإسراع في ذلك، ودعت إلى الاستفادة التامة من أحكام الفصلين السادس والثامن من أجل التسوية السلمية للمنازعات، بدلا من مجرد اللجوء إلى التهديد باستخدام هذه الأساليب كجزاءات أو استخدامها.

وشددت وفود كثيرة أيضا على حاجة المجلس إلى الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الاستفادة بالكامل من آليات الإنذار المبكر، من أجل تعزيز دوره الوقائي في التعامل مع الأخطار التي تهدد السلام والأمن. وبالإضافة إلى الاقتراحات التي طُرحت في سياق علاقة المجلس مع الشركاء الآخرين، سواء كانت كيانات الأمم المتحدة أم لا، كما ورد في الفرع الرابع، أشارت السويد باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) وفريق المساءلة والاتساق والشفافية وهولندا (أيضا باسم بلجيكا ولكسمبرغ) إلى أن الإحاطات الإعلامية التي تستكشف الآفاق، واجتماعات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية يمكن أن تساعد في التبكير بعرض الأزمات المحتملة والأوضاع المتدهورة على أعضاء المجلس. وأشارت ليتوانيا وأستراليا إلى فائدة الإحاطات في الوقت المناسب أو استخدام بند ''أية مسائل أخرى'' بشأن التهديدات، تمشيا مع المادة ٩٩ من الميثاق، لتعزيز النهج الوقائي للمجلس. وترى المملكة المتحدة أن التفاعلات المحسنة اليومية للمجلس يمكن أن تؤدي إلى منح المزيد من الوقت من أجل استكشاف الآفاق أو الاستماع إلى الأفراد في الميدان، بسبل منها اجتماعات صيغة آريا. وبالمثل، سيكون بذل المزيد من أجل الربط بين مختلف أجزاء الأمم المتحدة وربط خطة التنمية بما يقوم به المجلس من عمل بشأن السلام والأمن، من سبل التأكد من أن عمل المجلس ليس مجرد إنهاء النزاعات فحسب، وإنما أيضا تفادي غيرها من النزاعات في المستقبل.

جيم - استعراض حق النقض

أشار جميع الأعضاء تقريبا إلى حق النقض.

ذكر الاتحاد الروسي أنه من غير الواضح السبب الذي من أجله يكون حق النقض في بعض الأحيان موضع انتقاد ممثلي البلدان أو المناطق التي، في حالة غياب حق النقض، سوف تجد نفسها تحت ضغط هائل من مجموعة دول معينة، وأشار بأن تراعي مصالحها

الوطنية. ونوهت المكسيك إلى أن حق النقض مسؤوليةٌ وليس امتيازا، وأكدت كازاخستان أنه يجب أن يمارس بأكبر قدر من الحذر. ولاحظت أنغولا، باسم ستة من أعضاء المجلس (إسبانيا والأردن وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا)، أن حق النقض قد لا يكون، بدقيق العبارة، طريقة عمل، ولكن له أثر سلبي كبير – أثر تعاقبي – على أساليب عمل المجلس. وزعمت أوكرانيا أنه ينبغي على العضو الدائم إذا استخدم حق النقض أن يوضح أسباب هذا الإجراء، لا سيما فيما يتعلق باتساقه مع ميثاق الأمم المتحدة، ودعت إلى التنفيذ السليم للمادة ٢٧ (٣) من الميثاق التي تلزم الطرف في النزاع الامتناع عن التصويت.

وكانت هناك دعوة واسعة النطاق من أجل تنقيح حق النقض أطلقتها بلدان مثل جمهورية فنزويلا البوليفارية وجنوب أفريقيا ورواندا، التي أشارت إلى مبادرات الحكماء. واعتبرت جمهورية فنزويلا البوليفارية أيضا أن استخدام حق النقض قد أحبط الأماني المشروعة للدولة الفلسطينية في قبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، على الرغم من التأييد الساحق من جانب أعضاء المنظمة لذلك.

وطالبت أستراليا بضبط النفس في استخدام حق النقض والأصوات المعارضة، بينما طالبت إندونيسيا وكوبا بإلغائه، ورحبتا بأي خطوات لتنظيم استخدامه بطريقة صارمة.

وكرر العديد من الوفود (ألمانيا، سويسرا، فرنسا، ليتوانيا (باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية)، والمملكة العربية السعودية وغواتيمالا واليابان وهولندا (أيضا باسم بلجيكا ولكسمبرغ) وتايلند وإيطاليا وسنغافورة وتركيا وبنما وبيرو والسويد (باسم بلدان الشمال الأوروبي) (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) وأوكرانيا) دعمها لمبادرة فرنسا والمكسيك الرامية إلى تنظيم استخدام حق النقض في حالة الجرائم الأشد خطورة، كما ورد تعريفها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأعربت البرازيل وتونس أيضا عن ترحيبهما بالمبادرة، وفي حين أعربت تشاد عن دعمها، طلبت توضيح معالمها، بالنظر إلى أن حائز الحق له الحرية في استخدامه حتى في الحالات الاستثنائية إذا رأى أن مصالحه الحيوية تتعرض للخطر. وأضافت تشاد أيضا، مع ذلك، أن أفضل سبيل للحد من إساءة استخدام حق النقض هو من خلال إصلاح الميثاق.

كما أن مدونة قواعد سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن إجراءات مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب حشدت الدعم الواسع النطاق، من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وليتوانيا والسويد والدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والمملكة العربية السعودية والمكسيك وغواتيمالا واليابان وبلجيكا ولكسمبرغ وهولندا وتايلند وإيطاليا وسنغافورة وتركيا وبنما وبيرو وأوكرانيا.

وأشارت ليختنشتاين، أثناء الإدلاء بملاحظات إضافية باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية على مسألة منع أو إنهاء الجرائم الفظيعة، إلى أن التزام الدول بالمدونة يجعلها تتعهد بتقديم الدعم، أثناء عضويتها بالمجلس، إلى الإجراء الذي يتخذه المجلس في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة من أجل منع أو إنهاء الجرائم الفظيعة. كما تعهدت بصورة أكثر تحديدا بعدم التصويت ضد مشروع قرار ذي مصداقية مقدم لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، شددت سنغافورة على أنه، إذا كان الأعضاء الدائمون في المجلس يشعرون بأنهم يجب أن يستخدموا حق النقض، ينبغي على الأقل أن يوضحوا للعضوية الأوسع للأمم المتحدة لماذا لا يستطيعون دعم المبادرات الرامية إلى منع أو إنهاء الفظائع الجماعية. ومن جانبها، زعمت البرازيل أنه ينبغي لهذه المدونة أن تتناول أيضا بعض الجوانب الأخرى المتعلقة بالمنع والمساءلة: أي أن العمل العسكري هو الملاذ الأخير الذي لا يمكن أن يتم إلا وفقا للميثاق، وأن القرارات التي تأذن باستخدام القوة ينبغي أن تعتمد على تعزيز إجراءات رصد تنفيذ هذه القرارات وتقييمها.

دال - أساليب العمل كجزء من المسألة الأوسع لإصلاح مجلس الأمن

شدد عدد من المتحدثين على أن مسألة أساليب عمل المجلس تشكِّل جزءا لا يتجزأ من مسعى أشد طموحا بكثير يتمثل في عملية إصلاح المجلس، وأعادوا تأكيد مواقفهم المعروفة بشأن هذه المسألة. وأوضحوا أنها مهمة كبرى ينبغي للمجتمع الدولي الاضطلاع بها بينما يحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أشارت الهند إلى أن المشاكل التي تلقي بظلالها على المجلس تتجاوز أساليب عمله. وفي حين أن التركيز على أساليب العمل مفيد، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكِّل بديلا لإصلاح المجلس بطريقة من شأنها إعطاء قراراته شرعية وقبولا. وذكَّرت المملكة العربية السعودية جميع الحضور بأن عملية إصلاح مجلس الأمن بدأت في ١٩٩٣، ولكن بالرغم من تحقيق نتائج إيجابية في مجالات مثل الشفافية وتوسيع المشاركة، فإنه مما يؤسف له أنه لم يتسنَ بعد إيجاد حل شامل يتيح للمجلس معالجة مهامه الأساسية على النحو المنشود. ومن المنطلق نفسه، أهابت الجزائر بالدول الأعضاء ألا يغيب عن بالها أنه يجب اتّباع إصلاح ذي شقين للمجلس، أحدهما هيكلي والآخر يتصل بأساليب العمل. وبالمثل، شدَّدت الكويت، باسم مجموعة الدول العربية، على أن كفاءة المجلس تعتمد في المقام الأول على إصلاح أساليب عمله، مع الإقرار في الوقت نفسه بإمكانية اتخاذ خطوات تدريجية بشأن تحسين أساليب عمل المجلس.

واعتبرت كوبا أن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن وتحويله إلى هيئة شفافة وديمقراطية لا يزال مسألة معلقة، وأنه بدون ذلك الإصلاح، لا يُكتمل إصلاح المنظمة. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من أن تغيير أساليب عمل المجلس يشكل عنصرا أساسيا من عناصر إصلاحه، فإن التغييرات التي أجريت حتى الآن لا تعدو كونها مجرد تغييرات شكلية ولا تضمن المشاركة الحقيقية للدول الأعضاء في عمل المجلس وصنع القرار فيه. وذكّرت إندونيسيا بأن مجرد تحسين أساليب العمل لا يحل المشكلة الأكبر، وأنه لا يمكن أن تقتصر الجهود على الإجراءات، وأنها ستواصل الدعوة إلى بذل جهود والإسهام فيها بغية جعل المجلس ديمقراطياً ورشيداً وشفافاً وقابلاً للمساءلة وفعالاً، بما يجسد تعددية الشعوب وشواغلها جميعا. ودعمت جمهورية كوريا فكرة أنه يجب تحسين أساليب عمل المجلس بهدف تعزيز شفافيته وقابليته للمساءلة وشرعيته وكفاءته كمسألة هامة في إطار السياق الأوسع لإصلاح المجلس. وأعربت عن تأهبها للعمل مع الآخرين لصياغة حل يمكن أن يستقطب دعم وتفهُّم الأعضاء على نطاق أوسع.

وأشار رئيس الجمعية العامة من جانبه إلى أن الجمعية قررت أن تواصل فورا المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال دورتها السبعين، وأعلن أنه يعتزم دفع هذه العملية إلى الأمام قدر الإمكان خلال الفترة المقبلة.

وبينما أعربت بولندا عن تطلعها إلى استئناف سريع للمفاوضات، قالت إيطاليا إن الأعضاء يجب ألا يغفلوا عن مناقشة إصلاح المجلس بهدف جعله أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية، إلى جانب فعاليته وخضوعه للمساءلة، وأعربت المكسيك عن الأمل في أن تنتقل روح التعاون التي تجلت في تنشيط أعمال الجمعية العامة إلى المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وعن ثقتها في أن إصلاح هيكل المجلس ممكن إذا ما غلَّبت جميع الأطراف الإرادة والالتزام السياسيين على أي اعتبارات أخرى في المفاوضات.

وأشارت بنما أيضا إلى أن عملية إصلاح مجلس الأمن تشكل اليوم مسألة تحظى باهتمام متزايد بنسبة ٩٧,٤ في المائة من هذا المجتمع ولا تمثل سوى حاجة الدول إلى ضمان أن تكون عضويتها ممثلة للوقائع الجغرافية – السياسية والإقليمية الحالية.

وأشارت السويد، متحدثةً باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، إلى الحاجة إلى مجلس خضع للإصلاح يكون ممثلا حقا ويعكس الحقائق الجغرافية – السياسية الحالية، وتمثل فيه أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على الوجه الكافي، ولذا أعربت عن تأييد العملية الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن والجهود الرامية إلى دفع العملية قدما. وأيدت فرنسا وألمانيا أيضا التمثيل المنصف وتوسيع المجلس.

وكان التمثيل الجغرافي النقطة الرئيسية التي تناولها المتكلمون الأفريقيون. واعتبر السودان أن إصلاح أساليب عمل المجلس وإجراءاته يمثل عنصرا أساسيا في تحقيق الإصلاح بمفهومه الشامل بحيث يحقق التمثيل الجغرافي العادل لقارات العالم، وبصفة خاصة ما يتعلق بأفريقيا. وذكّرت تشاد وسيراليون، متكلمتين باسم مجموعة الدول الأفريقية، بأن أفريقيا في الوقت الحالي هي القارة الوحيدة في العالم التي لا تحظى بتمثيل دائم أو بحق النقض. ولذا سترهن شرعية مجلس الأمن ومصداقيته وفعالية عمله في المستقبل بمشاركة جميع أعضائه على قدم المساواة. وعززت رواندا هذه النقطة أكثر، حيث أعربت، بصفتها عضوا في كل من المجموعة الأفريقية ومجموعة L.69، عن اعتقادها، أكثر من أي وقت مضى، بأنه ينبغي توسيع المجلس في كلتا الفئتين، مع التمتع بنفس الحقوق والامتيازات، بما في ذلك حق النقض طالما أنه موجود. وفي غضون ذلك، من المهم لمجلس الأمن أن يواصل تحسين أساليب عمله، مع التركيز على الشفافية، والفعالية، والشمول، والإنصاف. ووجد الموقف نفسه صدىً لدى جنوب أفريقيا، التي أكدت مجددا التزامها بتوافق آراء إزولويني، الذي يسعى إلى تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا.

رابعا - المزيد من التعاون والتنسيق مع الأجهزة والهيئات والمكاتب الأخرى التابعة للأمم المتحدة والإقليمية كاستجابة للتحديات الجديدة في عالم اليوم

كانت الرسالة التي أعرب عنها مقدمو الإحاطات الإعلامية الثلاثة، والأعضاء بصورة أوسع واضحة. وهي تتمثل في أنه يوجد مجال لتحسين الطريقة التي يتعاون بها المجلس مع سائر أجهزة وهيئات ومكاتب الأمم المتحدة، وأنه من الملِح القيام بذلك من أجل تعزيز مجمل استجابة المنظمة الوقائية والعلاجية لعالم اليوم.

وأقر كثيرون أيضا بالصلة بين الطريقة التي يعمل بها المجلس وبين قدرته واستعداده للاستجابة بشكل ملائم لعالم اليوم وللتحديات الجديدة، بينما دُعي المجلس إلى زيادة التفاعل مع الكيانات الأخرى، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والمنظمات الإقليمية ونظراء المجلس الإقليميين، والممثلين الخاصين للأمين العام، والمفوضين السامين للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية.

وبوجه الإجمال، مثلما لاحظت البرتغال، لم تكن النقطة الرئيسية التي أبديت هي ضرورة أن يقر المجلس بأهمية هذا التفاعل - فهذا ليس بجديد. أما ما برز بوجه عام من المناقشة فهي الدعوة إلى وضع هذا التفاعل موضع التطبيق الكامل، أو مثلما أشارت أنغولا، باسم ستة من أعضاء مجلس الأمن (الأردن وإسبانيا وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا)،

”يتعين على المجلس أن يصبح أفضل في التعاون مع الأجهزة والهيئات والمكاتب الأخرى التابعة للأمم المتحدة والإقليمية“.

وقد أصبح ذلك أكثر إلحاحا من أي وقت مضى نتيجة للمسائل الأمنية الأوسع، مثل التحديات الأمنية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ”التي تحظى باهتمام الأعضاء على أوسع نطاق“ (إيطاليا)، والهجرة، ”بوصفها تحديا مشتركا ومتكاملا نواجهه جميعا“ (إيطاليا)، وتحديد آليات متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها، والتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الثلاثة الجارية بشأن مستقبل حفظ السلام وبناء السلام ودور المرأة في السلام والأمن.

ولهذا الغرض، أقرت السويد، وهي تتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، بأن التحديات المتعلقة بالتصدي للتهديدات الجديدة صعبة للغاية، لكنها قالت إن المجلس يمكن أن يصبح أكثر فعالية. ويتطلب ذلك في المقام الأول الإرادة السياسية.

ألف - هيئات الأمم المتحدة

وفقا لما أدلت به رواندا، ”من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في ظل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى استعراض عمليات السلام وبناء السلام والمرأة والسلام والأمن، سلّمت الدول الأعضاء ومختلف المنظمات بأهمية مواءمة أنشطة الأمم المتحدة مع سياق العالم الذي نعيش فيه اليوم“.

وفي هذا الصدد، ذكرت إيطاليا أن ”علينا أن نعترف بأن تحديات الأمن اليوم تختلف عما كانت عليه في الماضي. وتقترح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نهجا متكاملا للتنمية المستدامة عن طريق ربط العناصر الخمسة للخطة: الشعوب وكوكب الأرض والرخاء والسلام والشراكة. وسيتطلب تنفيذها النظر مجددا في أساليب العمل والتآزر الفعال بين مختلف هيئات الأمم المتحدة. وتثير الحاجة إلى اتباع نهج متكامل لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الثلاثة الجارية بشأن مستقبل حفظ السلام وبناء السلام ودور المرأة في السلام والأمن تحديات مماثلة“. وترى مصر أن تلك المعالم الرئيسية ذاتها تتيح ”فرصة فريدة للاستفادة من قاعدة العضوية الواسعة في تلك الهيئات، وضمان اتباع نهج أكثر شمولا لصون السلام وتعزيز الروابط بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة“، وهو ما يوجِد ضرورة للتعاون والتفاعل بصورة أوثق بين تلك الأجهزة. واعتبرت كازاخستان من جانبها أن

”تحليل النزاعات الحالية والتوترات الجغرافية – السياسية لا يتطلب إجراء استعراض فحسب، بل يتطلب أن نبدأ تنفيذا فوريا ومناسبا واستراتيجيا وشفافا للإصلاحات اللازمة“.

ومن منظور تركيا، فإن زيادة التفاعل الموضوعي بين المجلس وسائر هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، لا تزيد فقط من الشفافية في عمل المجلس والانفتاح والشمول، ولكنها تعزز أيضا كفاءة منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. وترى كوستاريكا أن تعميق التواصل بين مجلس الأمن والهيئات والأطراف الفاعلة الأخرى يتيح للمجلس الاضطلاع بمهامه بفعالية.

١ - الأمانة العامة

العلاقة بين مجلس الأمن والأمانة العامة تشكِّلها المهام الإدارية التي تضطلع بها الأمانة العامة، وكذلك العديد من المهام الأخرى الموكلة إلى الأمين العام بمقتضى المادتين ٩٨ و ٩٩ من الميثاق. ومثلما أشار نائب الأمين العام، فإن نطاق المهام المشمولة يجعل الأمانة العامة شريكا حيويا للمجلس.

ومن بين المهام الواقعة تحت مسؤولية الأمانة العامة، أوضحت نائبة الأمين العام أنه تم تقديم معلومات تفصيلية وعملية بشأن نطاق واسع من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس؛ مثل ترجمة ولايات المجلس إلى عمليات لحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، ومجموعات وهيئات رصد الجزاءات مثل آلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية؛ وتوفير الذاكرة المؤسسية وإسداء المشورة إلى الرئاسات المتناوبة للمجلس وإلى الأعضاء الآخرين؛ وتنفيذ مقررات المجلس بشأن أساليب عمله.

التطورات الحادثة فيما يتعلق بأساليب العمل

أشار نائب الأمين العام، في معرض نظره في كيفية عمل المجلس والأمين العام معا بشكل أفضل من أجل تعظيم التأثير على الأرض، إلى بعض التطورات الحادثة مؤخرا فيما يتعلق بأساليب العمل مثل: الإحاطات الإعلامية عبر التداول الآمن عن طريق الفيديو من مكاتب الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم؛ أو توفير الموقع الشبكي للمجلس حاليا لسجل تاريخي لأنشطة المجلس والمعلومات المتعلقة به (مثلا فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ وتجديد الولايات)؛ أو توسيع قائمة خبراء أفرقة رصد الجزاءات لكفالة التنوع الجغرافي وغيره من أشكال التنوع؛ أو تحسين التعاون بشأن الجزاءات من خلال الفريق العامل المشترك بين

الوكالات بشأن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة؛ أو دعم المجلس في تكثيف تعاونه مع المنظمات الإقليمية.

المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين

جرى مع ذلك التركيز بوجه خاص على كيفية قيام المجلس بتعزيز دوره الوقائي وضرورة ذلك. ولهذا الغرض، أشار نائب الأمين العام إلى استخدام بند جدول الأعمال المعنون ''أية مسائل أخرى'' لإثارة القضايا موضع الاهتمام، وإلى الإحاطة الشهرية التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية إلى أعضاء المجلس بشأن الحالات التي قد تصبح أخطارا تهدد السلام والأمن الدوليين.

وأعرب عن نفس الرأي بصفة عامة كلٌ من المملكة المتحدة والسويد (باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)) وليتوانيا وإيطاليا. ودعت هذه الدول أيضا إلى زيادة استخدام المجلس لتلك الأدوات، إذ أنها مفيدة في توجيه انتباه أعضاء المجلس مبكرا إلى الأزمات المحتملة والحالات التي تشهد تدهورا.

ودعت أستراليا أيضا إلى زيادة استفادة المجلس من آليات الإنذار المبكر والإحاطات الإعلامية في وقتها بشأن التهديدات، مشيرةً إلى أنه ينبغي في هذا الصدد تمكين الأمانة العامة من لفت انتباه المجلس إلى التهديدات الناشئة، بما يتماشى مع مبادرة حقوق الإنسان أولاً والمادة ٩٩ من الميثاق. ورحبت إيطاليا كذلك بتعزيز آليات الإنذار المبكر، من قبيل إطار تحليل الجرائم الفظيعة، ومبادرة الحقوق أولا، فضلا عن دور مفوضية حقوق الإنسان، بوصفها جميعا أدوات قيّمة ويتعين استغلالها بالكامل.

واقترحت أنغولا، باسم ستة من أعضاء المجلس (الأردن وإسبانيا وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا)، والبرتغال طريقة لتحسين التفاعل تتمثل في احترام أعضاء المجلس لدور الرئاسة في تنظيم الأعمال العادية للمجلس لذلك الشهر من الرئاسة، بما في ذلك التفاعلات مع الأمانة العامة، وكذلك مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وعُرضت اقتراحات أخرى ترمي إلى تحسين أساليب عمل المجلس في إطار علاقته بالأمانة العامة، بما في ذلك تعزيز الاتصالات مع الأمانة العامة قبل النشر في بعثات حفظ السلام أو تعديل ولاياتها (الصين)؛ وتحسين فعالية ولايات حفظ السلام والتعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء عموما، أو جعل هذا التعاون ذي طابع مؤسسي أكبر، بالأخص مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة (أوروغواي والبرازيل وجمهورية

كوريا ورواندا)؛ ومن أجل الحفاظ على الفعالية والشرعية لعمل الأمانة العامة، والحاجة إلى التناوب على مناصب وكلاء الأمين العام لعمليات حفظ السلام وللشؤون السياسية وللشؤون الإنسانية ووظائف عليا معينة أخرى بين جميع الدول الأعضاء، وجعل عملية تعيينهم أكثر شفافية (الاتحاد الروسي)؛ وتعزيز قدرة الأمانة العامة على تقديم المساعدة الكافية للجان الجزاءات في عملها (ليتوانيا)؛ والتعيين المبكر لرؤساء هيئات المجلس الفرعية (رئيس الجمعية العامة وليتوانيا وباكستان).

٢ - الجمعية العامة

على نحو ما أشار موغنز ليكيتوفت فإنه يعد سابع رئيس فقط من رؤساء الجمعية العامة يتكلم أمام مجلس الأمن على مدى سنوات عمر الأمم المتحدة السبعين، وكانت آخر مرة تم فيها ذلك منذ ثماني سنوات. وفي ضوء هذه الحقيقة، حدث توافق عام، حسبما أكد الرئيس، على أن العلاقة بين الجمعية والمجلس يمكن أن تعزز وتكمل كل منهما الآخر.

وحدد رئيس الجمعية العامة عددا من المجالات التي يمكن أن تشهد ترابطا وثيقا، بل واعتمادا متبادلا بين أعمال كل من المجلس والجمعية العامة، وتم التطرق إلى هذه المجالات خلال المناقشة. وتتضمن هذه المجالات بعض قضايا السلام والأمن، واستعراض ميثاق الأمم المتحدة، وانتخاب قضاة المحاكم الدولية، وبعض توصيات الجمعية العامة إلى المجلس، وتقارير المجلس السنوية والخاصة، وعلاقات المجلس ببعض الهيئات الفرعية التي أنشأتها الجمعية العامة، وتعيين الأمين العام. واعتبرت كولومبيا أيضا أنه من الضروري إتباع نهج أكثر شمولا في توطيد السلام، وضرورة أن يتجنب هذه النهج التجزؤ ويتخلى عن عقلية الجزر المنعزلة في ممارسة أدوار الجمعية والمجلس ويضع في اعتباره أن مسؤوليات المجلس لا تقتصر على العمليات العسكرية والميدانية، وإنما تشمل أيضا عمليات منع نشوب النزاعات، والإنعاش، وإعادة الإعمار في حالات ما بعد النزاع.

المجالات التي تحتاج إلى تحسين

في ضوء حقيقة أن الجمعية العامة تتلقى وتنظر في التقارير السنوية والخاصة التي يصدرها مجلس الأمن والتي تتضمن، وفقا لما ينص عليه الميثاق، بيانا سرديا بالتدابير التي قررها المجلس أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدوليين، دعا عدد من المتكلمين (رئيس الجمعية العامة، وليتوانيا، وتايلند، وباراغواي، وحركة عدم الانحياز، وكوبا، والجزائر، وباكستان، ورواندا) إلى تحسين الجودة التحليلية للتقرير السنوي للمجلس وزيادة تقاريره الخاصة، وقدم بعضهم مقترحات ملموسة في هذا الصدد (على النحو المفصل في الفرع ثانيا - باء - ٥

المتعلق بزيادة تدفق المعلومات إلى الدول غير الأعضاء في المجلس). وكما قال رئيس الجمعية العامة، فإن هذه الممارسة تمثل جانبا هاما من جوانب الشفافية والمساءلة التي يتوقعها عموم أعضاء الأمم المتحدة من مجلس الأمن.

وأُثيرت مسألة انتخاب الأعضاء العشرة غير الدائمين في المجلس في التوقيت المناسب واستعدادهم للعضوية بالقدر الكافي. وفي سياق العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أشار رئيس الجمعية العامة إلى أنه من المقرر أن تعقد الجمعية العامة، في دورتها السبعين، جولتين لانتخاب الأعضاء غير الدائمين، وأضاف أن الأولى عُقدت بالفعل والثانية تقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبينما رحبت بالقرار عدة وفود (انظر الفرع ثالثا - ألف - ٣ المتعلق بزيادة شمولية مجلس الأمن نفسه)، رأت نيبال أنه ينبغي تقديم موعد انتخاب الأعضاء غير الدائمين لإتاحة سنة كاملة للأعضاء المنتخبين للاستعداد للاضطلاع بمسؤولياتهم، لضمان أن تسهم عضويتهم بدرجة كبيرة في إثراء المجلس.

وتكرر كثيرا الكلام عن أهمية أسلوب عمل المجلس وعلاقته بالجمعية العامة في سياق الكلام عن اختيار الأمين العام المقبل. وترد المقترحات المتعلقة بذلك بالتفصيل في الفرع خامسا.

٣ - لجنة بناء السلام

ظهر توافق واسع في الآراء بشأن الفائدة المرجوة من علاقة مجلس الأمن بلجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية. وكما أكدت الولايات المتحدة، فإن المجلس واللجنة يمارسان دورين متباينين ولكنهما متكاملين. وعموما، فإن التعليقات التي أشارت إلى اللجنة أكدت على قدرتها الاستشارية وقدرتها على الإنذار المبكر واعتبرتها أداة ذات أهمية مباشرة لعمل المجلس.

وأقر متكلمون عديدون بالجهود التي بذلها المجلس حتى الآن في سبيل تعزيز صلاته مع لجنة بناء السلام، لكنهم أكدوا في الوقت نفسه على أنه من الضروري تحسين طريقة التفاعل بين الهيئتين من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن عند تنفيذ ولايات المجلس على أرض الواقع في البلدان المدرجة في جدول أعماله، وشجعوا على زيادة مشاركة اللجنة ورؤساء تشكيلاتها القطرية في الجلسات العامة للمجلس (مصر، وأستراليا، والبرتغال، وتركيا، والبرازيل، وكوستاريكا، والجمهورية التشيكية، والأرجنتين، ورواندا، وتونس، وجمهورية كوريا، وأنغولا، وشيلي، والأردن، وماليزيا، ونيوزيلندا، وإسبانيا، وتشاد، ونيجيريا،

وفرنسا، وألمانيا، وسويسرا (باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية)، والمكسيك وهولندا، واليابان، وبلجيكا، ولكسمبرغ). واقترحت ليتوانيا أيضا أن يشاركوا في المشاورات.

وفيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، اقترحت الصين أن يتصرف المجلس في حدود ولايته بشكل قاطع، وأن يعزز تواصله مع لجنة بناء السلام. وأشار رئيس اللجنة إلى أن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، بشأن تحدي الحفاظ على السلام (A/69/968-S/2015/490)، سوف يوضع قيد نظر الدول الأعضاء. ويقدم هذا التقرير توصيات بشأن كيفية تعزيز العلاقة بين اللجنة والمجلس، منها توصية للمجلس بأن يطلب بانتظام مشورة اللجنة ويستفيد منها.

كذلك، وعلى غرار الآراء المعرب عنها عند تناول العلاقة مع الأمانة العامة، فقد دُعي المجلس بقوة ملحوظة إلى أن يزيد من انتفاعه بقدرة اللجنة على الإنذار المبكر. وأشار العديد من المتكلمين، منهم أستراليا والبرازيل، إلى أن استعراض هيكل بناء السلام أظهر ضرورة تحسين أداء المجلس في منع نشوب النزاعات، وأشاروا إلى أن التغلب على التجزؤ بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة من شأنه أن يعزز عمله في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام، ودعوا المجلس إلى أن يستفيد بشكل أكثر انتظاما من مشورة اللجنة. وأدلى كل من أنغولا بالنيابة عن ست دول أعضاء في المجلس (أنغولا، وشيلي، والأردن، وماليزيا، ونيوزيلندا، وإسبانيا)، وفريق المساءلة والاتساق والشفافية، والبرتغال بتعليقات تصب في الاتجاه نفسه.

وإلى جانب المقترحات التي قُدمت بشأن كيفية تحسين استفادة المجلس من لجنة بناء السلام، طُرحت أفكار حول المجالات التي يمكن أن تتحقق فيها الاستفادة. فمن جانبه، سلط رئيس اللجنة الضوء على ثلاثة من المجالات التي يمكن فيها تحسين التفاعل بين الهيئتين وهي: (أ) أن اللجنة تستطيع، من خلال دورها في تنظيم اجتماعات لمجموعة واسعة من العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية الهامة، أن تغذي عملية صنع القرار في المجلس بمعطيات من منظور بناء السلام؛ (ب) وتستطيع أن تساعد في صياغة استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع في البلدان التي تطلب منها المشورة وتوجه انتباه المجلس، بناء على طلبه، إلى قضايا بناء السلام الجديرة بالأولوية؛ (ج) وتستطيع، في إطار دعم مرحلة الإنهاء التدريجي لعمليات حفظ السلام، أن تساعد في الحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي والتزامه بأولويات بناء السلام الوطنية. وأبرزت الولايات المتحدة قيمة ما تقدمه اللجنة من معلومات تحصل عليها من مختلف أصحاب المصلحة على أرض الواقع في الدول الخارجة من نزاعات.

٤ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي كثيرا بالاقتران مع لجنة بناء السلام، حيث دعا متكلمون عديدون إلى تحديد العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزها، ليس فقط لأن ”الأمن والتنمية مترابطان ترابطاً وثيقاً ويعزز كل منهما الآخر، ويشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق السلام المستدام“، كما اعترف مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/PRST/2015/3)، وإنما وبصورة رئيسية لأن الكثيرين يشتركون في الرأي بأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المعتمدة مؤخرا تتيح الفرصة للهيئتين للاستفادة من أفضل الممارسات والاضطلاع بدور متجدد ونشط في متابعة التنفيذ.

وأشار نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن العلاقات بين مجلسه ومجلس الأمن متجسدة في ميثاق المنظمة، ولكنه رأى أن الحكم المتوخى في المادة ٦٥، التي تنص على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بمعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب منه ذلك، لم يُستخدم إلا استخداما محدودا للغاية. وفي هذا الضوء، رأى أن تحديد آليات متابعة عام ٢٠٣٠ واستعراضها يتيح فرصة للانخراط في تفكير مشترك في كيفية تعاون الأجهزة المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى لجنة بناء السلام، لترجمة الخطة إلى تدابير سياساتية ملموسة ومتسقة تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته. وحسبما قالت نيجيريا، فإن التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يكاد يذكر، وإن ركيزتين من ركائز الأمم المتحدة الثلاث - أي السلام والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان - تدخلان في اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهما التنمية وحقوق الإنسان. ولذلك دعت نيجيريا إلى زيادة التفاعل بين المجلسين باعتباره أمرا عظيم الأهمية وخاصةً في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تُضفي ”زخما جديدا“ على العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما ذكرت الجمهورية التشيكية وتونس، فإنها أيضا ”تؤكد على الصلة الهامة بين الأمن والتنمية“ (الجمهورية التشيكية). وعبّرت المملكة المتحدة وجمهورية كوريا أيضا عن الفكرة نفسها. وبينما رأت المملكة المتحدة أن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يمثل خطوة جيدة نحو ضمان أن عمل المجلس لا يقتصر على مجرد إنهاء النزاعات وإنما ينطوي أيضا على تفادي وقوع نزاعات أخرى مستقبلا، علقت جمهورية كوريا أهمية كبرى على الكيفية التي يمكن بها لحفظ السلام أن يتناغم مع بناء السلام، مع مراعاة الخطة العالمية الاستشرافية المعروفة باسم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ منها المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات. وأدلى

نائب الأمين العام أيضا بتعليقات تصب في الاتجاه نفسه في معرض إشارته إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام (انظر الوثيقة A/70/95-S/2015/446) والتقرير اللاحق للأمين العام (A/70/357-S/2015/682)، وأكد بصفة خاصة المقترحات المتعلقة بتدابير منع نشوب النزاعات وتدابير ما بعد النزاعات، ولا سيما في مجالات بناء السلام والتنمية. وأشار أيضا إلى أن التشجيع على إقامة ”مجتمعات مسالمة“ يعد هدفا من أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

وبالنسبة للمجالات التي يمكن تحسينها، حدد نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عددا من المسائل ذات الاهتمام المشترك الذي يمكن أن يتفاعل فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مجلس الأمن بشكل منتظم، سواء من خلال إنشاء فريق عامل مخصص أو من خلال التفاعل بوتيرة أكثر انتظاما وهي: النهوض ببناء المؤسسات وتحسين الحوكمة، والحاجة إلى الإدماج الاجتماعي بوصفه عنصرا أساسيا للسلام المستدام، ودور النساء والشباب في ذلك السياق، وعواقب الأزمتين الاقتصادية والمالية على الاستقرار العالمي وأثر التدهور البيئي على المجتمعات المستضعفة. واقترحت البرتغال أيضا أن تجري مشاورات مجلس الأمن مع لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار أوسع بكثير، وهو منع نشوب النزاعات، ورأت في الوقت نفسه أنه من المفيد تنظيم اجتماعات دورية لمناقشة المسائل ذات الصلة بجدول أعمال كل مجلس، وذكرت في هذا السياق أن المملكة المتحدة تعتزم التركيز، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على أهمية الترابط بين الأمن والتنمية. وحسب ما تراه رواندا، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه شريكا لمجلس الأمن، ينبغي له أن يشارك بنشاط في اجتماعات مجلس الأمن وأن يضطلع بمهمته وفقا لذلك.

أما كازاخستان، فقد اقترحت تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس عالمي للتنمية، يُطورّ بجهود جماعية ويعمل في اتجاه الذكرى المئوية للأمم المتحدة، في إطار خطة جديدة لمبادرة استراتيجية عالمية لعام ٢٠٤٥.

٥ - الهيئات والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة: المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، والممثلون الخاصون والمبعوثون الخاصون للأمين العام

شددت كوستاريكا بصفة خاصة على أهمية تعميق التواصل بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، ”لكي يتسنى للمجلس أن يضطلع بمهامه بفعالية“، وإن تطرقت إلى غيرهما من الهيئات والجهات الفاعلة أيضا. وتطرقت الأرجنتين كذلك إلى المحكمة الجنائية الدولية عند حديثها عن المنظمات الواردة في مذكرة رئيس مجلس

الأمن (S/2013/515) ورأت أن المجلس لا بد أن يتحاور مع هذه المنظمات لكي يتمكن من الاضطلاع بمهامه. أما ليتوانيا، فقد رأت أن المجلس ينبغي له أن يستفيد بشكل أفضل مما هو متاح أمامه من أدوات إرساء العدالة، بما في ذلك التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، سواء فيما يتعلق بإحالة قضايا جديدة إليها أو متابعة القضايا المحالة إليها في الوقت الحالي. وسارت فرنسا وألمانيا على المنوال نفسه، فأعربتا أيضا عن تأييدهما لتوسيع نطاق الاتصال بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية، إما من خلال زيارات المدعي العام للمجلس أو زيارات المجلس للمحكمة في لاهاي، وتحسين تبادل المعلومات بين بعثات السلام في القضايا التي تحقق فيها المحكمة الجنائية الدولية، بالنظر إلى أن أنشطة المحكمة ترتبط في واقع الأمر ارتباطا عضويا بالأحكام المتعلقة بالعدالة في ولايات تلك العمليات. وشدد ممثل إيطاليا الدائم، بصفته نائب الرئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، على أهمية استثمار الدور القوي الذي تسهم به العدالة في منع النزاعات من خلال مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، ومن ثمّ، نادى بإيجاد محفل يمكن أن يناقش فيه المجلس بانتظام مسائل العدالة الجنائية الدولية، مع مراعاة مختلف الحساسيات التي تنطوي عليها هذه المسائل.

وأشارت ألمانيا وفرنسا إلى أن احترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المتوائمة يرتبطان بالسلام والأمن الدوليين ارتباطا جوهريا، وشجعتا على إجراء المزيد من الإحاطات الإعلامية التي يقدمها إلى المجلس مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أو نائبه والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية، وآليات حقوق الإنسان الأخرى. ونظرا لأنه من وجهة نظرهما ”تدخل مسائل الحماية في صميم أنشطة المجلس وبعثاته المنوط بها حفظ السلام“؛ يعد هذا جوهر النهج الأكثر منعا للأزمات. لذلك، من الطبيعي أن يتفاعل المجلس بصورة مباشرة ومنتظمة مع ”الجهات التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن هذه المسائل“، وأشارت إيطاليا وليتوانيا أيضا صراحةً إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وأعربت هولندا (التي تكلمت باسم بلجيكا ولكسمبرغ أيضا) وكوستاريكا وجمهورية كوريا عن أهمية الإحاطات العلنية المنتظمة التي يقدمها المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون للأمين العام.

ووضعت كوستاريكا منظمات المجتمع المدني في زمرة الجهات الفاعلة التي ينبغي للمجلس أن يعمق تواصله معها.

واقترحت البرتغال على المجلس أن يبحث عن طريقة لتحسين استفادته من الهيئات الفرعية بشكل أفضل، بما فيها الأفرقة العاملة الحالية، بحيث تلتقط هذه الهيئات مؤشرات التحديات الناشئة للسلام والأمن والمرتبطة بخطة التنمية الأوسع نطاقا ارتباطا وثيقا، مثل تحديات تغير المناخ والأوبئة والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، وتقدم تقارير بشأنها إلى المجلس عندما ترى أنه من الضروري اتخاذ إجراءات حيالها.

باء - تجاوز الولاية

وفي حين ثمّنت وفود عديدة السبل المقترحة لتحسين العلاقة بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، طلبت إلى المجلس التصرف في إطار ولايته فحسب ودعت إلى قيام علاقات تستند إلى احترام اختصاصات كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، وفيما يتعلق بالمسائل المواضيعية التي يتناولها المجلس، رأى كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وتونس، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والكويت، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، ونيبال، أن على المجلس أن يعالج حصرا المسائل المتعلقة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، حيث يستطيع بل ويجب عليه أن يتّخذ قرارات عاجلة ومحدّدة.

واقترحت الصين، على وجه الخصوص، أن يركّز المجلس طاقته وموارده على معالجة القضايا الأكثر إلحاحا التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ودعت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن يكون تركيز عمل المجلس أكثر توازنا، لتجنب تطبيق معايير مزدوجة عند النظر في المسائل المعروضة عليه. أما الاتحاد الروسي، فقد دعا المجلس إلى توخي الحذر عند النظر في المسائل المواضيعية، ولا سيما تلك التي ينبغي بحق أن تكون من اختصاص الجمعية العامة، قائلا إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحديدا الهدف ١٦ منها، ليست من اختصاص المجلس. وقالت نيبال إن على المجلس ألا يسمح بأي شكل من الأشكال بأن يسود شعور بأنه ينتزع جداول أعمال الهيئات الأخرى ويدّعيها لنفسه. أما جمهورية إيران الإسلامية، فتكلّمت باسم حركة عدم الانحياز، وقالت إنه ينبغي لمجلس الأمن وقف محاولاته الرامية إلى إحالة المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن وتعدّيه على المهام والسلطات المنوطة بالجمعية العامة. وأعربت كوبا عن قلقها من توجّه مجلس الأمن المتنامي للنظر في مسائل وتولي مهام لا تدخل في نطاق اختصاصه، مغتصبا على نحو متزايد الدور الموكل بموجب الميثاق لأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة. وبالمثل، لم تؤيّد الأرجنتين قيام مجلس الأمن، ومهمته صون السلم

والأمن الدوليين، باستيعاب الوظائف المناطة بهيئات أخرى، وهو اتجاه ينبغي تثبيطه بالنظر إلى أن إقحام الجانب الأمني في جدول أعمال الأمم المتحدة قد يحدو بمجلس الأمن إلى أخذ الأمور الأمنية على عاتقه على حساب هيئات ذات تمثيل عالمي، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقالت الجزائر أيضا إنه ينبغي عدم إحالة المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جدول أعمال مجلس الأمن.

وترى تونس أن الحوار الثري والتعاون المثمر بين مجلس الأمن والجمعية العامة من شأنهما أن يعزّزا الهيئتين ويُجنّبا التداخل بين أنشطتهما، وتدخّل مجلس الأمن في مهام الجمعية العامة وصلاحياتها. وبشأن العلاقة بين مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة ترى البرازيل ضرورة توثيق التعاون ليس مع الجمعية العامة فحسب – ولا سيما بشأن مسألة تعدي مجلس الأمن على صلاحيات الجمعية العامة – وإنما أيضا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. وبالمثل، أشارت مصر إلى ضرورة قيام تعاون وتفاعل أوثق بين تلك الأجهزة، مع مراعاة التوازن واحترام مهام وولايات كل منها.

وعلى العكس من ذلك، طلبت كل من كولومبيا وليتوانيا إلى مجلس الأمن أن ينتهج نهجا أكثر شمولا في عمله على توطيد السلام، نهجا يجنّب التجزئة والعقلية المتقوقعة في ما يخص أدوار الجمعية العامة ومجلس الأمن. أما الجزائر وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية)، التي تكلّمت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فقد ذكرت ضرورة أن يأخذ المجلس في الاعتبار توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

جيم – الكيانات الأخرى والأجهزة والهيئات والمكاتب الإقليمية

تجاوزت الدعوة إلى تعزيز الحوار و/أو التعاون الأمم المتحدة لتشمل أيضا عددا كبيرا من الجهات الفاعلة المعنية الأخرى، وتمثّل هدفها الرئيسي في مساعدة المجلس ليكون أكثر فعالية.

١ – البلدان المعنية والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة

كانت كل من الصين وتايلند ومصر وإندونيسيا وكوبا وتونس من بين البلدان التي دعت المجلس ليعطي وزنا أكبر لآراء البلدان المعنية المدرجة في جدول أعماله وتعزيز الحوار والتفاعل مع الدول غير الأعضاء. وأشارت كل من السويد التي تكلّمت بالنيابة عن بلدان

الشمال الأوروبي (أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج) وهولندا التي تكلّمت أيضا بالنيابة عن بلجيكا ولكسمبرغ، إلى ضرورة إجراء تشاور وحوار نشط مع البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وبالمثل، لم تَدعُ البرازيل إلى أخذ رأي البلدان المعنية بصورة خاصة بمسألة موضوعية قيد نظر المجلس بشكل كامل فحسب، وإنما أيضا إلى السماح لها بالمشاركة في مشاورات المجلس، على أن ينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس وكذلك على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وعلاوة على ذلك، أشارت الكويت، متحدثة باسم مجموعة الدول العربية، إلى ضرورة أن يكون للدول المعنية بالمسائل قيد المناقشة في المجلس دور في اتّخاذ القرار في المجلس. أما السودان فرأى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك في أي مسألة من المسائل التي تهمها، وينبغي للمجلس، عند التعامل مع هذه المسائل، إعطاء الوقت الكافي للدول المعنية للقيام بالإجراءات المطلوبة منها، وأضاف أن المسألة ينبغي أن تولى مزيدا من الاهتمام عندما تتزامن أو يتزامن ظهورها مع عطلة أسبوعية، كما هو الحال بالنسبة إلى الأحداث المستجدّة.

وفي الوقت عينه، ذكّرت الصين بضرورة استخدام آليات من قبيل الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام بشكل كامل، وقالت كل من كوستاريكا، والسويد (باسم بلدان الشمال الأوروبي (الدانمرك والسويد وفنلندا وأيسلندا والنرويج))، وهولندا (باسم بلجيكا ولكسمبرغ) ونيبال ورواندا، وتونس وجمهورية كوريا بضرورة اللجوء إلى التشاور والحوار النشط مع هذه البلدان. ومن شأن هذا التفاعل أن يعزز فهما أعمق للتحديات والحلول الممكنة. وكذلك، كما ذكرت هولندا، من شأن ذلك أن يسهم في المزيد من الدعم لولايات هذه العمليات، وبالتالي، تنفيذها بفعالية أكبر.

وبدورها، دعمت كل من جمهورية فنزويلا البوليفارية والهند والمكسيك ومصر وإندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وبيرو وباكستان وأوكرانيا إجراء المشاورات في حينها المناسب مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن تعريف الولايات وتعديلها أو تجديدها. وتكلّمت أنغولا، بالنيابة عن ستة من أعضاء المجلس (الأردن وإسبانيا وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا) فقالت إن ''المعرفة والتحديات التي تكتسبها'' البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في الميدان ''تعتبر ميزة يجب على المجلس أن يأخذها في الاعتبار عند مناقشة ولاياته''. وأكّدت مصر على ضرورة أن ''تتناول المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة الاستراتيجية السياسية الطويلة الأجل لبعثات حفظ السلام

ذات الصلة''، وقالت أوروغواي إن ''الإصغاء إلى أصوات الموجودين على أرض الواقع سيؤدي إلى ولايات أكثر مصداقية وواقعية''، وأضافت باكستان قائلة إن ''مشاركتها في عمليات تشكيل البعثات ستعالج العديد من المسائل المتعلقة بالقيادة والسيطرة والاتصالات والتنسيق والتنقلات بين البعثات''.

٢ - الأجهزة والهيئات والمكاتب والنظراء الإقليميون

دعا عدد من الوفود، من بينها إندونيسيا، وإيطاليا، وتشاد، وتونس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسودان، والسويد (باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج))، وسيراليون، والصين، وكوستاريكا، ومصر، ونيجيريا إلى المزيد من المشاركة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وآليات التعاون دون الإقليمية فيه، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

أما أنغولا، فتكلمت بالنيابة عن ستة من أعضاء المجلس (الأردن، وإسبانيا، وأنغولا، وشيلي، وماليزيا، ونيوزيلندا) وطلبت أيضا مزيدا من الجدية في ''دعم الشراكات وبأدوار تكميلية من جانب كل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ونظرائها، لا سيما الاتحاد الأفريقي، في منع الصراعات وإدارتها. وأضافت البرازيل قائلة بضرورة البحث عن سبل كفيلة بتحسين مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عملية صنع القرار في المجلس. وشددت مصر على الحاجة إلى شراكات عملية وكبيرة الأهمية''. وأوجزت رواندا قائلة ''إن مواصلة إجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ... تنطوي على قيمة مضافة كبيرة للمجلس في سعيه إلى تحسين نتائج عمليات حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وسيساعد هذا النوع من الشراكات مجلس الأمن على الانتقال من ثقافة الإدارة اليومية للأزمات إلى العمل على منع نشوب النزاعات فعليا''.

وفيما يتعلق بالمقترحات المحددة الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ناشدت جنوب أفريقيا مجلس الأمن تنفيذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي قرّر فيه، بالتشاور مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إرساء مزيد من سبل توثيق العلاقات بين المجلسين، بما يشمل، حسب الاقتضاء، زيادة فعالية الاجتماعات التشاورية السنوية وعقد المشاورات في الوقت المناسب وإيفاد بعثات ميدانية تعاونية من أعضاء المجلسين من أجل صوغ مواقف واستراتيجيات متسقة على أساس كل حالة على حدة عند تناول حالات النزاع في أفريقيا. وفي معرض الإشارة إلى الحالة في جنوب السودان، التي كان بعض أعضاء مجلس الأمن على استعداد لفرض الجزاءات بشأنها على الرغم من أن المسألة كانت قيد نظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى جانب

العمليات الجارية على مستوى الاتحاد الأفريقي، دعت جنوب أفريقيا إلى مزيد من الاتساق في الطريقة التي ينسّق فيها مجلس الأمن موقفه مع الاتحاد الأفريقي.

خامسا - اختيار الأمين العام المقبل

وفي موضوع التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة، تطرّقت الأغلبية الساحقة من المتكلمين إلى تعيين الأمين العام المقبل، بوصفها أحد أهم القرارات التي يتعين اتخاذها خلال السنة القادمة. واستشهادا بما قالته كوستاريكا، إن انتخاب الأمين العام المقبل سيشكّل ''فرصة ذهبية لزيادة المساواة في هذه العملية وشفافيتها وثباتها وشمولها للجميع ولزيادة تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، إذ أنه قرار لا يتّخذه أعضاء المجلس الـ ١٥ وحدهم بل تتّخذه الدول الأعضاء كافة''.

ولتحديد التوجه العام، أشار رئيس الجمعية العامة إلى أنه ''من خلال قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩ ... قدّم أعضاء الأمم المتحدة بالإجماع توجيهات واضحة بشأن سبيل المضي قدما. وطلبوا، على وجه التحديد، أن يبدأ رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن عملية البحث عن مرشّحين ... [عبر] تعميم رسالة مشتركة على جميع الأعضاء تدعو إلى تقديم أسماء المرشحين في الوقت المناسب وتوضّح العملية برمّتها. وتوخّى القرار أن يقوم رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن معا، وبصورة مستمرة بتعميم قائمة بأسماء المرشّحين مشفوعة بالوثائق الداعمة، بما فيها السيرة الذاتية على جميع الدول الأعضاء، لتنظر فيها''.

ألف - المزيد من الشفافية والشمولية في العضوية الأوسع نطاقا

بغية التخلي عن الطريقة البالية في اختيار الأمين العام، كما تقول الجمهورية التشيكية، دعت الدول الأعضاء عموما إلى المزيد من الشفافية والشمولية، متّخذة قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩ بشكل عام إطارا يحدد المبادئ التوجيهية لهذه العملية. وكما أكدت رواندا، فإن ذلك ''هو من الحرص على مصداقية المنظمة''. ودعت باراغواي إلى أن تتّسم هذه العملية ''بالدينامية''، ودعت كلا من مجلس الأمن والجمعية العامة إلى العمل بطريقة منسقة ومتكاملة، في حين رأت بولندا ضرورة أن توجّه ''زيادة التفاعل مع المرشحين العملية''. وقدّمت إستونيا ملاحظات إضافية بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، بشأن مسألة تعيين الأمين العام التالي، وشدّدت على ضرورة إتاحة المجال ليس بالنسبة لجميع الدول الأعضاء فحسب وإنما أيضا ''لإتاحة الإمكانية للمجتمع الدولي الأوسع

نطاقا للاطلاع على الرؤية التي سيتبنّاها المرشحون المطروحة أسماؤهم في القائمة والتفاعل معهم''.

وتحقيقا لهذه الغاية، قُدّمت أثناء المناقشة المقترحات المحددة التالية:

(أ) وضع جدول زمني واضح لعملية الاختيار (المكسيك)؛

(ب) نشر قائمة تُستكمل بانتظام أو تبادل المعلومات عن المرشحين (فريق المساءلة والاتساق والشفافية وكولومبيا)، فضلا عن إعلام الأعضاء ليواكبوا المستجدات (جنوب أفريقيا)؛

(ج) وضع جدول زمني للاجتماع بالمرشّحين والاستماع إليهم (فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، ورواندا)، وقد اقترحت جنوب أفريقيا أن يتم ذلك من خلال سلسلة من الحوارات التفاعلية في الجمعية العامة، في حين أشارت وفود عديدة أخرى إلى عقد الاجتماعات حسب صيغة آريا (المكسيك، وهولندا (أيضا باسم بلجيكا ولكسمبرغ)، وجنوب أفريقيا)، فيما يتعلق بالحوار التفاعلي مع مجلس الأمن؛

(د) وينبغي للأمين العام أن يصدر، على النحو المعتاد، تقارير تلخص الإجراءات (الهند).

باء - موجز سيرة المرشح

إلى جانب هذه العملية، كان ثمّة عنصر هام آخر من عناصر القرار ٣٢١/٦٩ التي أثيرت خلال الاجتماع، وقد أبرزه رئيس الجمعية العامة منذ البداية وهو يرتبط بالصفات الواجب توفّرها في المرشحين. وتتطلع الولايات المتحدة إلى ''عملية تؤدي إلى تعيين أفضل مرشح لمنصب الأمين العام''. وقالت مصر إن ''القرار التاريخي ٣٢١/٦٩ يمهّد الطريق لعملية اختيار شفافة وقائمة على الجدارة''. وذكّر الكرسي الرسولي أن ''الأعضاء يرون أن معيار اختيار مرشّح كفوء هو تحلّيه بقدرات قيادية وإدارية ثابتة، وخبرة واسعة في العلاقات الدولية ومهارات قوية في مجالات الدبلوماسية والاتصال وتعدد اللغات''. ومن جانبها، اعتبرت إستونيا، في معرض تقديمها لملاحظات إضافية عن المسألة باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ''أن الشاغل الرئيسي ينبغي أن يكون ضمان تقدّم أفضل المرشحين والنظر في ترشيحهم استنادا إلى معايير اختيار محددة''. واقترحت جنوب أفريقيا ''وضع قائمة المعايير بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة

ومصادر أخرى، مثل التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة عن المعايير المستخدمة في وظائف الإدارة العليا في الأمم المتحدة‘‘.

جيم - المساواة بين الجنسين/تقديم مرشحات

حظيت الدعوة إلى تقديم مرشحات بتأييد قوي أيضا طيلة المناقشة. فقد شدد كل من ليتوانيا والكرسي الرسولي وتونس على ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافي العادل والمنصف على أساس المساواة بين الجنسين. وأيدت ألمانيا وفرنسا بقوة الدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، الذي دعت فيه الجمعية الدول الأعضاء إلى أن تنظر في تقديم مرشحات لشغل منصب الأمين العام نظرا إلى أن جميع من شغلوا هذا المنصب حتى الآن هم رجال، بينما أكدت المملكة المتحدة أن ’’تعيين امرأة لتتولى هذا الدور سيكون له مع ذلك، وقع أقوى. واقترحت السويد، متكلمة باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، إدراج هذا العنصر منذ البداية في رسالة مشتركة يوجهها رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن للدعوة إلى تقديم مرشحين مؤهلين، ’’وبخاصة مرشحات‘‘.

وأيدت جمهورية فنزويلا البوليفارية وبولندا أيضا تعميم المساواة بين الجنسين في المنظمة، معتبرتين أن اختيار أمينة عامة سيشكل خطوة هامة صوب تحقيق التوازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وبينما أشارت الأرجنتين إلى أن من المستصوب أن يكون بين المرشحين (الذين يقترحهم المجلس على الجمعية العامة) امرأة واحدة على الأقل، رأت إستونيا، في معرض إدلائها بملاحظات إضافية على هذه المسألة باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، إنه ينبغي إعطاء الأفضلية للمرشحات ذوات المؤهلات المماثلة، عند اتخاذ القرار النهائي. وأشارت كولومبيا إلى المبادرة التي انضمت إليها ٤٨ دولة من الدول الأعضاء والتي ترمي إلى البحث عن مرشحات مناسبات لشغل هذا المنصب، فقالت إن الدور التاريخي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في هذه المرحلة الجديدة سيكون إيذانا بإحراز تقدم عظيم في إصلاح المنظمة.

دال - التناوب الإقليمي

أعربت الدول أيضا عن آرائها بشأن ما إذا كان هناك أي اشتراط بمراعاة التناوب الجغرافي. وأيد كل من الكرسي الرسولي وتونس مراعاة التوزيع الجغرافي العادل والمنصف للمرشحين، لا على أساس التوازن بين الجنسين فحسب، وإنما على أساس التوازن الجغرافي

أيضا. وأشارت بولندا إلى أنه على مدى ٧٠ عاما من تاريخ المنظمة، لم يسبق قط أن عُين أمين عام من بين مرشحي مجموعة أوروبا الشرقية، ولذلك، أعربت عن تأييدها لأن يراعي المجلس التناوب الإقليمي على النحو الواجب عندما يقدم إلى الجمعية العامة توصية باسم مرشح ما.

هاء - بداية العملية/توقيت القرار

رغم أن الاتحاد الروسي أوضح أنه لا يرى أي فائدة عملية في الشروع فورا في عملية الاختيار، فإن عددا من الوفود أعربت عن رأي مخالف وعن تطلعها إلى أن يؤدي المجلس دوره في كفالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، المتخذ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تنفيذا كاملا وعاجلا.

ومن بين الدول التي دعت إلى الشروع في عملية الاختيار في أقرب وقت ممكن، السويد (باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج))، وأنغولا (باسم ستة من أعضاء المجلس (الأردن وإسبانيا وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا))، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومصر، وإستونيا، وأستراليا، وتركيا، وكوستاريكا، وجنوب أفريقيا، وأعربت إستونيا عن أملها في أن يتلقى فريق المساءلة والاتساق والشفافية الرسالة المشتركة في الأسابيع المقبلة لكي يشرع في تنفيذ العملية برمتها قبل نهاية عام ٢٠١٥. وتتمثل أهمية بدء عملية الاختيار في مرحلة مبكرة، على نحو ما شدد عليه رئيس الجمعية العامة، في كون إتاحة الوقت الكافي للتحضير قبل أن يتولى المرشح لشغل هذا المنصب مهامه في المنظمة أمرا أساسيا لكفالة أداء المسؤوليات بفعالية خلال الفترة الانتقالية.

واو - في إطار مجلس الأمن: اقتراحات إجرائية ومرشحون متعددون

أعربت الهند، في معرض إشارتها إلى أساليب عمل مجلس الأمن، عن رأي مفاده أن ثمة خطوة هامة تتمثل في التخلي عن عمليات التصويت الشكلي السري التي تُستخدم فيها قصاصات ملونة[٦] مختلفة ”تتيح للأعضاء الدائمين الخمسة أن يمارسوا حق النقض دون أن

(٦) بدأ المجلس، في عام ١٩٨١، اتباع ممارسة تتمثل في إجراء عمليات اقتراع شكلية يعرب أعضاؤه بموجبها عن موافقتهم أو معارضتهم. وفي عام ١٩٩١، برزت في المراحل اللاحقة من عمليات الاقتراع الشكلية، ممارسة عمليات الاقتراع بالقصاصات الملونة، أي ”اللون الأحمر“ للأعضاء الدائمين و ”اللون الأبيض“ للعضو المنتخب. وباستخدام هذه العملية، يمكن الإدلاء بالأصوات بدون عقد جلسة رسمية في قاعة المجلس أو إجراء تصويت رسمي.

يتحملوا حتى المسؤولية عن ذلك''. وأردفت الهند ''إن المناقشات ينبغي أن تجرى خلال الجلسات الرسمية، وحبذا لو كان ذلك، ولكن ليس بالضرورة، خلال الجلسات المفتوحة''.

وفي الوقت ذاته، أيدت الهند، جنبا إلى جنب مع تشاد وجمهورية فنزويلا البوليفارية وغواتيمالا وكازاخستان وكوستاريكا والأرجنتين وجنوب أفريقيا، الدعوة إلى تمكين الجمعية العامة من الاختيار من بين عدة مرشحين. وعلى نحو ما ذكرته الهند ''فمع أن قرارات الجمعية العامة لا تنص على ذلك تحديدا، ففي رأينا أنه ليس هناك أي مانع قانوني يحول دون قيام المجلس بذلك''. ومن بين الأسباب التي ساقتها الهند، تمكين جميع أعضاء المجلس من تعيين الأمين العام، وكفالة أن تتضمن هذه العملية انتخابات وألا تكون عملية تعيين فحسب بحيث يتسنى للجمعية العامة أداء دور أكبر في اختيار من يشغل أرفع منصب في المنظمة.

زاي - مدة ولاية الأمين العام وشروط إعادة انتخابه

في عام ١٩٤٦، قررت الجمعية العامة في قرارها ١١ (د-١) أن يُعين أول أمين عام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لفترة خمس سنوات أخرى. غير أن القرار ينص تحديدا على أن ''للجمعية العامة ومجلس الأمن حرية تعديل مدة ولاية الأمناء العامين المقبلين في ضوء التجربة المكتسبة''.

ورغم أن العادة جرت على أن تكون مدة هذه الولاية خمس سنوات، فإنها في الأصل فترة تقديرية. وبناء على ذلك، أعربت عدة دول أعضاء عن تأييدها لمبدأ انتخاب الأمين العام المقبل لفترة ولاية واحدة، حتى وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مدة ولاية الأمين العام وإعادة انتخابه، على نحو ما ذكرته غواتيمالا في إشارتها إلى أحكام القرار ٦٩/٣٢١. ومن بين تلك الدول تشاد وجنوب أفريقيا، حيث أشارت الأخيرة بالتحديد إلى فترة ولاية واحدة مدتها سبع سنوات، ونيبال، التي شددت على ضرورة أن تكون ولاية الأمين العام محددة المدة وغير قابلة للتمديد بما يكفل قوتها وفعاليتها وللحيلولة دون أن يقضي شاغل المنصب فترة ولايته الأولى في محاولة ضمان حصوله على ولاية ثانية. أما إستونيا، فأبدت ملاحظات إضافية باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية وتناولت هذه المسألة باعتبارها مسألة لم تُحل بعد، ''وتطلعت إلى إجراء مناقشة مستفيضة في هذه الدورة عن فترة ولاية الأمين العام، بما في ذلك خيار ولاية واحدة غير قابلة للتجديد''.

سادسا - المتابعة

ألف - الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى

على نحو ما جاء في المذكرة المفاهيمية للمناقشة، ما فتئ المجلس يواكب التطورات من خلال معالجة عدد من الشواغل المتعلقة بأساليب عمله معالجة بناءة، ومن ثم، جعل أساليب عمله عملية دينامية ومستمرة.

وسلطت الوفود الضوء طيلة المناقشة على عدد من الابتكارات الجديدة التي استحدثت، وخصت بالذكر مرارا طائفة التدابير المتفق عليها سابقا والواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) وفي المذكرات اللاحقة التي وافق عليها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى[٧]. ومع ذلك، وعلى نحو ما أشارت إليه سويسرا بوضوح، متكلمة باسم فريق المساءلة والاتساق والشافية، فإن المجلس وافق على ١٠ مذكرات لاحقة منذ نشر مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)، غير أنه تبين في كثير من الأحيان أن تنفيذ تلك المذكرات غير مرضٍ وأنه يفتقر إلى الاتساق. وبناء على ذلك، وبالإضافة إلى الدعوة العامة إلى مواصلة تنفيذ تلك المذكرات، طُرحت عدة مقترحات ومجالات لإحراز التقدم ووسائل كفيلة بإحراز ذلك التقدم، بسبل منها الاستعانة بالفريق العامل غير الرسمي.

وفيما يتعلق بالفريق العامل غير الرسمي، تكلمت أنغولا باسم ستة من أعضاء المجلس (الأردن وإسبانيا وأنغولا وشيلي وماليزيا ونيوزيلندا)، ودعت الفريق العامل إلى أن ”يؤسس عمله المستقبلي على نقاط العمل المشتركة المنبثقة عن نتائج المناقشة المفتوحة“. واقترحت الأرجنتين، أنه ”بعد إجراء مناقشات مفتوحة، يأخذ الفريق العامل غير الرسمي في الاعتبار المجالات التي يتفق عليها عموم أعضاء المجلس فيما يخص أساليب عمله“، وشددت على مسألتين محددتين، هما: الإجراءات القانونية الواجبة في لجان الجزاءات التابعة للمجلس، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج أسماء أشخاص في القوائم ورفعها منها وإحالات المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية[٨].

---

(٧) S/2012/402 و S/2012/922 و S/2012/937 و S/2013/515 و S/2013/630 و S/2014/268 و S/2014/393 و S/2014/565 و S/2014/739 و S/2014/922.

(٨) فيما يخص المسألة الأولى، حبذت الأرجنتين أن تضم جميع لجان الجزاءات أمناء مظالم، بدءا، كخطوة أولى، بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات. وفيما يخص إحالات المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية، أشارت الأرجنتين إلى أنه على الرغم من أن المجلس يتلقى بانتظام التقارير المطلوبة بموجب قراراته من المدعي العام للمحكمة، فإنه لا يتخذ أي إجراء رداً على ذلك، حتى عندما تبلغ المحكمة المجلس بعدم توفر التعاون المطلوب بموجب قراراته.

باء - مجلس الأمن

في الوقت ذاته، ناشدت باراغواي أعضاء المجلس أن ينظروا في نتائج المناقشة. ومن أجل تيسير متابعة تلك النتائج، اقترح فريق المساءلة والاتساق والشفافية أن يعد المجلس مذكرة لدمج وتبسيط جميع القرارات المتخذة بشأن أساليب عمله.

وذكرت اليابان، دون تحديد المنتدى المناسب لذلك، ”أنه ينبغي الانتقال من النظرية إلى الممارسة“، وأردفت قائلة ”إنه لتحسين أساليب عمل المجلس يقتضي الأمر مواصلة ’تدوين‘ أعرافه وممارساته غير المعلنة“. أما كوستاريكا، فأشارت إلى أن ”على الرغم من نداءات الدول الأعضاء، لم تعتمد بعد خطة عمل لتنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) وصيغها المستكملة اللاحقة“.

سابعا - بيان من رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2015/19)

اعتمد المجلس، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بعد مرور ١٠ أيام على انعقاد المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمله، بيانا من رئيسه عن هذا الموضوع (S/PRST/2015/19).

وكان البيان بمثابة أول قرار يتخذه المجلس منذ زهاء عقد من الزمن بشأن أساليب عمله ويكرسه برمته لهذا الموضوع، وهو واحد من بين وثائق قليلة جدا من هذا القبيل عن ممارسة المجلس، ورغم أن إسبانيا وأنغولا ونيوزيلندا هي من عممت مشروع النص الأولي، فإن النص النهائي كان نتاج مشاركة بناءة من قبل جميع أعضاء المجلس.

ويستند البيان إلى عدة قضايا جرى تناولها خلال المناقشة، وهو يسجل الإنجازات المحرزة في بعض المجالات المتعلقة بأساليب عمل المجلس، ويؤكد مجددا في الوقت ذاته على الالتزامات السابقة التي تعهد بها المجلس. ومع ذلك، فربما كان أهم إسهامات ذلك البيان هو ما أوجزه الرئيس (إسبانيا) خلال جلسة اعتماده حينما قال: ”أعتقد أن من البوادر الطيبة أن نتمكن من اعتماد نصوص تلزمنا بأن نواصل العمل في المستقبل بمزيد من الكفاءة والتفاني“.